حماية الصحفيين CDFJ

مركز حماية وحرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

الإعلامُ.. غيابٌ قسريٌّ

حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2019

التقرير السنوي

حماية الصحفيين
CDFJ
مركز حماية وحرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

الإعلامُ.. غيابٌ قسريٌّ

حالة الحريات الإعلامية في الأردن

2019

التقرير السنوي

جميع الحقوق محفوظة © مركز حماية وحرية الصحفيين

لا يجوز نشر أو نسخ أو إعادة نشر أو نقل هذه المطبوعة أو أي جزء منها بأي وسيلة كانت مطبوعة، أو ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، بدون موافقة مسبقة، وفي حال أخذ الموافقة يجب الإشارة للمصدر «مركز حماية وحرية الصحفيين»

محتويات التقرير

مقدمة 5

الملخص التنفيذي 11

الفصل الأول: التزامات الأردن الدولية بشأن حرية الرأي والتعبير والإعلام، ومسألة الإفلات من العقاب 2019 17

الفصل الثاني: انتهاكات حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين 2019 27

نظرة عامة 29

النتائج العامة لرصد وتوثيق الانتهاكات 2019 29

نوع وشكل الانتهاكات وتكرارها 2019 30

الانتهاكات الجسيمة 2019 31

حقوق الإعلاميين الإنسانية المعتدى عليها في 2019 31

الجهات المنتهكة 2019 32

الحريات الإعلامية محل الانتهاك: الحالات الموثقة 33

الفصل الثالث: التوصيات 49

المقدمة .. غيابٌ قسريٌّ

يصدر مركز حماية وحرية الصحفيين تقريره السنوي في نسخته التاسعة عشرة لعام 2019 ضمن التزاماته في المساهمة بالدفاع عن حرية الإعلام والحد من الانتهاكات التي قد تقع على الصحفيين والإعلاميين ومؤسساتهم الإعلامية، ومراقبة مسألة إفلات منتهكي حرية الإعلام من العقاب.

المؤشر الكمي للانتهاكات الذي خرج به التقرير لا يختلف عن مؤشر العام السابق 2018، وبلغ 68 انتهاكاً، إلا أن 35 انتهاكاً منها وتشكل 51.5% من المجموع الكلي للانتهاكات وقع على خلفية التغطية الإعلامية الميدانية لإضراب المعلمين الذي قيل عنه بأنه أطول إضراب شهده الأردن، وتغطية اعتصام أهالي معتقلي الرأي أمام المركز الوطني لحقوق الإنسان، فيما يرتفع عدد الانتهاكات إلى 56 انتهاكاً تشكل نسبتها 82% من المجموع الكلي في حال جمع الانتهاكات التي نتجت عن التغطية الإعلامية للاحتجاجات والاعتصامات من خلال كتابة مواد صحفية متعلقة بالأحداث، والتي تعرض كاتبوها لخطاب كراهية، ومورس بحقهم حملات من الحريض.

النتيجة أعلاه تسمح لنا بتكرار ما ذهب إليه التقرير واستنتجه سابقاً وهي أن غالبية الانتهاكات التي تمس حرية الإعلام والإعلاميين تحدث نتيجة تغطية الاعتصامات وحركات الاحتجاج لقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية عامة تتحرك في المجتمع، ويتعرض الصحفيون لانتهاكات بسبب تغطيتها من عدة جهات، فحيث تعرض - على سبيل المثال لا الحصر - طاقم قناة «الأردن اليوم» لمنع التغطية والاعتقال وحجز الحرية عند قيامه بتغطية وقائع اعتصام أهالي معتقلي من قبل الأجهزة الأمنية، تعرض طاقم قناة «رؤيا» لاعتداء ومنع التغطية والتحريض من قبل مجموعة من المعلمين المنتسبين لنقابة المعلمين في اعتصامهم أمام مجمع النقابات المهنية.

وثبت في حالات أخرى وثقها التقرير في السنوات السابقة تعرض صحفيين وإعلاميين لاعتداءات من مواطنين عاديين، أو من مؤسسات مدنية غير حكومية، وذلك أثناء قيامهم بالتغطية الميدانية، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لم يثبت وأن تم التحقيق في هذه الاعتداءات، ولم يحدث وأن اتبعت إجراءات وسبل الانتصاف وجبر الضرر لصالح الصحفيين المتضررين.

الفرضية المتاحة مما سبق تشير مرة أخرى إلى أنه كلما كانت هناك تغطيات إعلامية ميدانية للاحتجاجات والاعتصامات، زادت الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين، وأبرزها منع التغطية الذي يرافقه انتهاكات أخرى تمس جملة من الحقوق الإنسانية ومنها الاعتقال وحجز الحرية والاعتداءات الجسدية واللفظية، وهو ما تكرر عام 2019 على الرغم من قلة الحالات الموثقة، لكنها تبقى مؤشراً على استمرار منع الصحفيين من تغطية الاعتصامات والاحتجاجات كما حصل في العام 2010 عندما حققت الانتهاكات الواقعة على الصحفيين نتيجة تغطيتهم للحراك الشعبي آنذاك نسبة مرتفعة مقارنة مع غيرها من أسباب الانتهاكات، وقد ظلت في ارتفاع حتى العام 2014، إلى أن بدأت بالتراجع مع تراجع الاحتجاجات عامي 2015 و2016 حتى بداية عودة الحراك إلى منطقة الدوار الرابع احتجاجاً على سياسات الحكومة ونهجها في التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وينبغي القول إن التراجع الكمي في عدد الانتهاكات الموثقة خلال العامين الماضيين (2018 - 2019) لا يعني بالضرورة تحسناً في البيئة الحاضنة لحرية الإعلام، فحيث ظهرت العشرات من مواقع الاعتصامات والاحتجاجات في مناطق متعددة من المملكة، إلا أن الإعلام كان له حضور ضعيف في تغطيتها ميدانياً، وهناك دلائل ومؤشرات عديدة على ذلك، كما أن هناك أسباباً لضعف هذا الحضور.

فعلى الرغم من زخم الاحتجاجات والاعتصامات ونوعيتها، إلا أن الإعلام - خاصة المحلي - باعتقاد التقرير كان ضعيفاً في تغطيتها ميدانياً، والراجح في بعض أسباب ذلك هو غياب الصحفيين الميدانيين في تغطية هذه الاحتجاجات على الأرض، وقد بدا أن وسائل التواصل الاجتماعي أخذت دوراً كبيراً في التغطية، وكان لدورها نتيجتان اثنتان؛ أولاها أنها عززت من مساحات التعبير والنقاش بقضايا البلاد والمجتمع، وتمكنت من عرض قضايا ذات أبعاد مختلفة، وكشفت عن قضايا فساد وحقائق لم يتمكن الإعلام من الوصول إليها ونشرها كرقيب، وثانيها أن اجتهادات فئة أو شريحة من المجتمع في عرض بعض القضايا على السوشيال ميديا تضمنت على ما يمكن تسميته بـ «خطاب الكراهية والتحريض».

بشكل عام كان إضراب المعلمين في 2019 هو الأبرز من بين إضرابات وحركات احتجاج أخرى وقعت فعلياً خلال العامين الماضيين، لكن ينبغي القول إن غياب الصحفيين عن تغطية هذه الاحتجاجات والاعتصامات في الميدان، ولأسباب عديدة، قد يكون مؤداه التراجع في الانتهاكات، فحيث يغيب الصحفيين عن التغطية في الميدان لا يمكن حينها أن يتعرض للمنع أو الاعتداء أو لغيره من أشكال الانتهاكات كتلك التي وثقها التقرير في الانتهاكات التي تعرض لها صحفيون أثناء قيامهم بتغطية إضراب المعلمين على سبيل المثال لا الحصر.

لقد شهد الأردن عام 2019 جملة من الاعتصامات والاحتجاجات التي كان من أبرزها:

- الاحتجاجات المناهضة لورشة البحرين و«صفقة القرن».
- مسيرات احتجاج المتعطلين عن العمل التي بدأت في 14 فبراير/ شباط 2019.
- اعتصام ضباط الأمن العام المتقاعدين أمام مجلس النواب في أواخر أبريل/ نيسان 2019، أمام مجلس النواب، احتجاجا على المساس بحقّهم في صندوق الاسكان للضباط المتقاعدين، والمطالبة في استكمال الدفعة التي تم الاتفاق عليها سابقا مع الحكومة بصرف مستحقاتهم.
- احتجاجات أهالي مدينة الرمثا العاملين على خطوط النقل البري بين الأردن وسوريا حدود جابر أو ما عرفوا بـ «البحارة» في شهر آب، على خلفية قرار لمجلس الوزراء بتحديد كمية السجائر التي يسمح للمسافر حملها من معبر جابر من سوريا للأردن.
- اعتصامات أهالي المعتقلين الأردنيين في السعودية بعد اعتقال السلطات السعودية أكثر من 30 أردنيا دون إسناد تهم محددة لهم.
- وقفة احتجاجية في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني أمام رئاسة الوزراء للمطالبة بتحرك حكومي عاجل للإفراج عن اثنين من الأردنيين المعتقلين إدارياً في السجون الإسرائيلية وكافة الأسرى الأردنيين.

لاحقاً خلال العام 2020، بدى جلياً غياب وسائل الإعلام المحلية عن المشهد العام للبلاد في قضية حل مجلس نقابة المعلمين واعتقال أعضاء المجلس على خلفية تهم وجهت له ومن بينها «بث خطاب الكراهية وتحريض الرأي العام على الدولة»، وقد اعترف الصحفيون والإعلاميون أنفسهم بهذا الغياب أو ما سموه تغييباً لأداء واجبهم المهني في التغطية.

ومن خلال البحث السريع وباستخدام أسلوب «ضربة الحظ»[1] على محركات البحث، وتحديد المدة الزمنية،

1 ضمن منهجيته في رصد وجمع المعلومات بشأن حرية التعبير في الأردن، ومن جملة ما قام برصده عام ٢٠١٩، عمدَ فريق برنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الأردن، إلى رصد ما تناقلته وسائل الإعلام المحلية والأجنبية من أخبار وتقارير إعلامية حول أبرز المحطات التي مرت على الأردن عام ٢٠١٩، ومنها محطات الاحتجاجات والاعتصامات السلمية، ثم عمدَ إلى البحث من خلال «ضربة الحظ « في عناوين المواد المرصودة، ووضع لها مصطلحات وكلمات مفتاحية على محرك البحث Google مستخدماً أدوات البحث المتقدمة، للحصول على عينة قابلة للتحليل للصفحات الخمسة الأولى من نتائج البحث.
وتعرف «ضربة الحظ» على أنها «زر موجود في الصفحة الرئيسية لمحرك بحث جوجل، عندما ينقر المستخدم على الزر ستنتقل الصفحة إلى نتيجة البحث الأولى.
وتُعرَّف عيّنة الدراسة بأنها «مجموعة جزئية من المجتمع الإحصائي لها نفس خصائصه الأصلية، ويكون الغرض منها الحصول على معلومات مرتبطة بالمجتمع عن طريق اختيار عدد معين من المفردات التي تمثل المجتمع لإجراء الدراسة

وتحليل الصفحات الثلاثة الأولى لنتائج البحث، وبالعودة إلى بعض تقارير رصد مهنية الإعلام وأدائه في التغطيات الإعلامية للقضايا التي تشكل رأياً عاماً في المجتمع الأردني، والتي نفذها مركز حماية وحرية الصحفيين ضمن مشروع «رصد مهنية وانتهاكات حقوق الإنسان في الإعلام الأردني»، تظهر لدينا النتائج التالية:

1. أن هناك غياباً ملحوظاً في التغطية الإعلامية الميدانية للحراكات والاعتصامات بوسائل الإعلام، خاصة في وسائل الإعلام الحكومي أو العمومي، مع وجود تغطية ميدانية ضعيفة جداً لوسائل الإعلام المحلية المستقلة بأنواعها الإلكتروني والمطبوع والمرئي والمسموع، مع ملاحظة وجود تغطيات ميدانية أكثر كماً لوسائل الإعلام الأجنبية والإقليمية، وملاحظة وجود مواد إعلامية أكثر فأكثر على اليوتيوب ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد بين تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين ضمن مشروعه رصد مهنية وانتهاكات حقوق الإنسان في الإعلام الأردني» الصادر في أغسطس/ آب 2019 حول تغطية الإعلام لاحتجاجات أهالي مدينة الرمثا العاملين على خطوط النقل البري بين الأردن وسوريا أو ما عرفوا بـ«البحارة»، حيث رصد 275 تغطية منها 202 تغطيات مكررة عن مصدر صحفي واحد شكلت نسبتها 73.4% من مجموع المواد المنشورة لهذا الاحتجاج، وقد اعتمدت تلك التغطيات على ردات الفعل وما ينتجه ناشطون على مواقع السوشيال ميديا من صور وفيديوهات في محاولة منها لتغطية تقصيرها في المتابعة من الميدان.

2. أن التغطيات الصحفية للاحتجاجات والاعتصامات سواء الميدانية إن وجدت أو غير الميدانية، خاصة في مواقع الإعلام الإلكتروني، غالبيتها مكررة ومنقولة عن خبر ومصدر صحفي واحد، وهذا ما ثبت أيضاً في تقرير المركز «رصد مهنية وانتهاكات حقوق الإنسان في الإعلام الأردني» لإضراب المعلمين الصادر في أيلول/ سبتمبر 2019 وظهر فيه أنه على الرغم من أن الإضراب لقي تغطية إعلامية واسعة، إلا أن غالبية تلك التغطيات كانت غير ميدانية، ومكررة عن مصدر صحفي واحد، خاصة في المواقع الإخبارية الإلكترونية، حيث ظهرت 437 مادة مكررة من أصل 554 مادة، وبنسبة إجمالية بلغت 79% من مجمل التغطيات، والأمر لا يختلف كثيراً فيما رصده المركز في يونيو/ حزيران 2019 في اعتصام أهالي معتقلي الرأي أمام المركز الوطني لحقوق الإنسان الذي لم يحظ بالاهتمام في التغطية، فقد ظهر 62 خبراً في المواقع الإلكترونية غالبيتها مكررة عن مصدر صحفي واحد، وبنسبة تغطية بلغت 77.4% من مجموع التغطيات لكافة وسائل الإعلام، ما يشير إلى ضعف تغطية واضح للإعلام الحكومي وأيضاً الإعلام المستقل المطبوع.

3. أن هناك غياباً وتجاوزاً مهنياً في جوانب التوازن والحيادية في بعض التغطيات الصحفية للاحتجاجات والاعتصامات، فحيث تظهر محركات البحث - على سبيل المثال لا الحصر - الأخبار المنشورة عن توجهات الحكومة بتحقيق مطالب المتقاعدين العسكريين، تغيب التغطيات الميدانية عن حراكهم واعتصاماتهم التي تكررت خلال العام 2019 في مواقع متعددة، وأيضاً، كان مركز حماية وحرية الصحفيين قد بين في تقريره الرصدي للتغطية الإعلامية لإضراب المعلمين أن المعايير المهنية ظهرت في أدنى مستوياتها في التغطيات التي بدت منحازة أكثر إلى الحكومة ولم تراعِ مبادئ وقيم الحياد والدقة والنزاهة والمصداقية والموضوعية أثناء التغطيات التي ظهر معظمها إلى جانب الحكومة ضد المعلمين، مما أدى لاختلاق العديد من المعلومات والأخبار التي تبين زيفها وتزويرها لاحقاً.

عليها، وتعميم النتائج على مجتمع البحث فيما بعد».
وعمد الباحثون على رصد الصفحات الثلاثة الأولى لنتائج البحث في كل مصطلح من المصطلحات عينة الرصد كعينة عشوائية بسيطة، وذلك بهدف تحليلها وفقاً لفرضيات وأسئلة الدراسة وأهدافها.

ولا بد من وجود الأسباب التي تؤدي إلى غياب الصحفيين والإعلاميين عن التغطيات الإعلامية للاحتجاجات و/ أو الاعتصامات، ما يفرض أن هذا الغياب سيكون مؤداه تراجعاً في الاعتداءات التي قد تقع عليهم أثناء هذا النوع من التغطيات، ومن هذه الأسباب التي يعتقدها التقرير ما يلي:

1. خشية الصحفيين والإعلاميين من تعرضهم للاعتقال التعسفي وحجز الحرية أو تعرضهم للاعتداء الجسدي.
2. أوامر وقرارات منع النشر في مسائل وقضايا مثار الرأي العام وتشمل على اعتصامات ووقفات احتجاجية شعبية.
3. تفشي ظاهرة الرقابة الذاتية لدى الصحفيين والإعلاميين عند قيامهم بالتغطية الإعلامية في القضايا التي لا ترغب السلطات بتداولها.
4. خشية الصحفيين والإعلاميين من تعرضهم للتحريض والتمييز من خلال خطاب الكراهية الذي قد يوجه لهم عند تغطياتهم لبعض القضايا العامة، الأمر الذي حصل في تغطية مظاهر إضراب المعلمين مع الزميلة «سرى الضمور» من صحيفة الرأي اليومية، وطاقم قناة رؤيا المكون من مراسليه «أمين عطلة» و«إسلام سمحان» والمصور «محمد وليد» عند تغطيته لوقفة احتجاجية للمعلمين في الثالث من أكتوبر 2019 أمام مجمع النقابات المهنية وهي مسألة جديدة على البيئة الإعلامية نأمل أن لا تصبح ظاهرة في المدى المتوسط أو البعيد، حيث بدأ التقرير بتوثيق حالات تتضمن على التحريض منذ العام 2016، ولاحظ وجود حالات من هذا القبيل في عامي 2017 و2018، خاصة مع انتشار السوشيال ميديا والزيادة في استخدام التطبيقات الذكية في الأردن، وقد أظهرت آخر الإحصاءات العالمية أن عدد مستخدمي شبكة FACEBOOK في الأردن بلغ مع نهاية العام الماضي 2019 حوالي 5.8 مليون مستخدم، ووفقا للبيانات المنشورة على موقع «انترنت وورلد ستاتيس» – الموقع العالمي الذي يرصد تطورات ومؤشرات استخدام الإنترنت والفيسبوك حول العالم - فإن وصول عدد مستخدمي الفيسبوك في الأردن إلى هذا المستوى يعني أن نسبة انتشار استخدام الفيسبوك قياسا بعدد السكان المقدر بأكثر من 10 ملايين نسمة تصل إلى نحو 57%، وتصل إلى 67% من عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة والبالغ نحو 8.7 مليون مستخدم[2].
5. التحديات الاقتصادية الصعبة التي تواجهها وسائل الإعلام خاصة المستقلة، ومنها التكلفة المادية في الترخيص التي تفرضها قوانين الاستثمار في الإعلام، وضعف عوائد الإعلانات التجارية، خاصة في المواقع الإلكترونية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أعداد قليلة من الصحفيين العاملين في تلك المواقع الذين لا يتمكنون من التغطية الميدانية لضرورة إنجاز مهامهم اليومية في مواقعهم، ومن هذه المواقع لا يتوفر سوى صحفي واحد أو صحفيين اثنين فقط.
6. غياب المسائلة القانونية للمعتدين والمنتهكين ومسألة الإفلات من العقاب، فحيث لا يضمن الصحفيون تعويضهم أو جبر الضرر عنهم لما قد يتعرضون له من اعتداءات أو اعتقالات عند قيامهم بالتغطيات الإعلامية في الميدان، خاصة في التغطيات الميدانية للاحتجاجات والاعتصامات، فإنهم يتراجعون عن أداء واجبهم في التغطية الميدانية، أضف أن الاعتداءات التي قد يتعرضون لها في هذا المقام قد تؤدي إلى خسائر وأضرار في معداتهم الصحفية، وقد وثق التقرير 3 اعتداءات على أدوات العمل، ومنها مصادرة وحجز لهذه الأدوات، الأمر الذي نتج عنه خسائر وأضرار دون وجود أية ضمانات لتعويضها.
7. غياب مسؤولية الدولة بتوفير سبل ووسائل الحماية وضمان سلامتهم عند قيامهم بالتغطية الإعلامية وخاصة في ظروف استثنائية مثل تغطية الاعتصامات والاحتجاجات.

2 https://bit.ly/339GQyk

وبالإضافة إلى ما سبق، عرض التقرير مواقف المنظمات المعترف بها في الأمم المتحدة بشأن التزامات الأردن الدولية بحرية الرأي والتعبير والإعلام لعام 2019، وقد أشارت غالبية المواقف عن الاعتقالات والاتهامات التي وجهت لعدد من الإعلاميين ونشطاء السوشيال ميديا على خلفية نقلهم لوقائع احتجاجات واعتصامات شعبية مختلفة تطالب بالإصلاح، ومن خلال استخدام قانون العقوبات، وقانون منع الجرائم الإلكترونية.

ومن أهم ما ينبغي قوله في سياق الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين خلال العام 2019 ووثقها التقرير وعرضها بشكل تفصيلي في فصله الثاني، هو أن أياً من الصحفيين والإعلاميين أو المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لانتهاكات أو تعرضت لمساس بجملة من الحقوق الإنسانية المتوفرة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، لم يحصل أياً منهم على تعويض أو جبر للضرر الذي تعرضوا له، كما لم تلتزم الدولة بمسؤولياتها القانونية بمعاقبة أياً من الجهات المنتهكة لحقوق الإعلاميين ومسائلتهم ما يسهم في الاستمرار بإفلات المنتهكين من العقاب، وبالتالي المساهمة في تكرار الانتهاكات وإضعاف البيئة الحاضنة لحرية الإعلام، ومن شأنها أيضاً إضعاف موقف الأردن تجاه التزاماته الدولية بشأن حقوق الإنسان ومسألة الإفلات من العقاب في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان أمام لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

كشف التقرير السنوي لحالة الحريات الإعلامية في الأردن لعام 2019، أن 68 انتهاكا وقعت على الصحفيين.

وأكد التقرير الذي يُصدره مركز حماية وحرية الصحفيين أن 51.5% من الانتهاكات التي وثقت نتجت عن قيام الصحفيين والصحفيات بتغطية الاحتجاجات، وخاصة إضراب المعلمين الذي استمر لما يُقارب الشهر واعتبر أطول إضراب في تاريخ الدولة الأردنية.

وتوصل التقرير لقناعات ومؤشرات مفادها أن الإعلاميين والإعلاميات بسبب الضغوط التي يتعرضون لها، بدأوا يتجنبون تغطية الاحتجاجات، حتى لا يتعرضوا لانتهاكات تبدأ من مضايقتهم، وتمتد للاعتداء عليهم، وتنتهي باحتجازهم وتوقيفهم.

واعتبر التقرير أن إحجام الصحفيين والصحفيات عن التغطية في مناطق التوتر بسبب تزايد القيود والمشكلات التي تعرض لها زملاء وزميلات لهم سابقا أدت إلى تراجع نسبي في عدد الانتهاكات لهذا العام.

ولفت التقرير الانتباه إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي بدأت تحتل مكانة بارزة في تغطية الاحتجاجات، وبدأ ناشطون وناشطات في استخدام تقنية البث المباشر لرصد وتوثيق التظاهرات والاعتصامات المجتمعية، وهو ما سبب كذلك في توجيه الاتهامات للسلطة التنفيذية بالطلب من الشركات المزودة لخدمات الإنترنت بخفض السرعات ومنع خاصية البث المباشر.

وخلصت شبكة المصدر المفتوح في تقرير لها إلى أن سبب العُطل الذي شهدته خدمة مشاهدة البث المُباشر على شبكة الإنترنت في الأردن لم يكن الضغط على البنية التحتية، وكذلك لم يكن خللًا من موقع فيسبوك، بل كان «تدخلًا فنيًا مُؤقتًا في حُزم البيانات التي تطلب خدمة البث المُباشر على فيسبوك»، أي أن طرفًا ثالثًا قد تدخل.

الفرضية التي توصل لها تقرير المركز أنه كلما زادت التغطيات الميدانية للصحفيين في مناطق التوتر والأزمات، كلما ارتفعت حالات الانتهاك مُدللا ومستشهدا بالأرقام؛ فمنذ بداية ما سُمي بالربيع العربي في عام 2010 وما تبعها من سنوات وصلت أعداد الانتهاكات لذروتها في عام 2014 حيث سُجل 153 انتهاكا، ثم تراجعت بعد إخفاق الربيع العربي، وتراجع الاحتجاجات في الأردن.

تراجع الانتهاكات عامي 2018، 2019 رغم إيجابيته، فإنه يؤشر بالوقت ذاته إلى تنامي غياب الإعلام عن التواجد في مناطق الاحتجاجات، وتركها للسوشيل ميديا أو لوسائل الإعلام غير المحلية.

والمُلاحظ أيضا أن غياب وسائل الإعلام المحلية عن التغطية اللاحقة لقضايا الاحتجاجات تزامن مع تعليمات في المؤسسات الإعلامية الوطنية -غير مكتوبة- بعدم تسليط الضوء كثيرا على هذه القضايا، وبالتالي لا يُكلف الصحفيون والصحفيات بالتواجد والتغطية.

وقارن التقرير فرضيته مع بعض تقارير رصد مهنية الإعلام وأدائه في التغطيات الإعلامية للقضايا التي تشكل رأياً عاماً في المجتمع الأردني، والتي نفذها مركز حماية وحرية الصحفيين ضمن مشروع «رصد مهنية وانتهاكات حقوق الإنسان في الإعلام الأردني»، والتي أظهرت وجود غياب ملحوظ في التغطية الإعلامية الميدانية للحراكات والاعتصامات الشعبية في وسائل الإعلام، خاصة في وسائل الإعلام الحكومي أو العمومي، كما أظهرت أن التغطيات الصحفية للاحتجاجات والاعتصامات سواء الميدانية إن وجدت أو غير الميدانية، غالبيتها مكررة ومنقولة عن خبر ومصدر صحفي واحد خاصة في مواقع الإعلام الإلكتروني، إضافة إلى وجود غياب وتجاوز مهني في جوانب التوازن والحيادية في بعض التغطيات الصحفية للاحتجاجات والاعتصامات.

لا تبدو ظاهرة الرقابة الذاتية وتزايدها بين الإعلاميين والإعلاميات حدثا مُستغربا، فطوال سنوات سابقة منذ طرحها في استطلاعات الرأي التي يُنفذها مركز حماية وحرية الصحفيين لم تتراجع عن حدود 90%، وبالتالي كان لافتا في عام 2019 استمرار تجاهل الصحفيين تغطية العديد من قضايا الرأي العام، وهو ما استمر بتزايد لافت عام 2020.

استمرار الانتهاكات الواقعة على الصحفيين والصحفيات خلال تغطيتهم للمظاهرات والاعتصامات يؤشر إلى خلل في الالتزام بمدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 1979، والتي تُركز على:

1. احترام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، أثناء قيامهم بواجباتهم، للكرامة الإنسانية وحمايتها، والحفاظ على حقوق الإنسان لكل الأشخاص وتوطيدها.
2. عدم جواز استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفى الحدود اللازمة لأداء الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لواجبهم.
3. أن لا يقوم أحد الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بأي عمل من أعمال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أو أن يحرض عليه أو أن يتغاضى عنه، كما لا يجوز لأي من الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أن يتذرع بأوامر عليا أو بظروف استثنائية كحالة الحرب، أو التهديد بالحرب، أو إحاقة الخطر بالأمن القومي، أو تقلقل الاستقرار السياسي الداخلي، أو أية حالة أخرى من حالات الطوارئ العامة، لتبرير التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وقد بذل مركز حماية وحرية الصحفيين جهدا على المستوى الوطني لإرساء قواعد للتغطية الإعلامية المستقلة في مناطق التوتر والأزمات، حيث نظم المركز فيما سبق اجتماعات مع قيادات أمنية ومسؤولين حكوميين وعدد من الإعلاميين والإعلاميات لبحث العلاقة بين الإعلام والأمن (موظفي إنفاذ القوانين) في مناطق الأزمات والتوتر.

وهدفت تلك الاجتماعات للوصول إلى توافقات تضمن تغطية إعلامية مستقلة للأحداث وتراعي الاعتبارات الأمنية، وتنظم العلاقة بين الأمن والإعلام في مناطق الأزمات والتوتر، مما يُمكّن الإعلاميين والإعلاميات من أداء واجبهم في نقل الأحداث وحقهم بالحصول على المعلومات دون عرقلة عمل الأجهزة الأمنية.

ورغم تكرار التذكير بضرورة احترام مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، إضافة للحديث عن مدونة سلوك معتمدة عند جهاز الأمن العام، فإن الإجراءات المتخذة في الميدان وعلى أرض الواقع لا تراعي الالتزامات والاعتبارات المطلوبة لتمكين الإعلام من ممارسة عمله دون قيود وضغوط، وفي اتجاه آخر، فإن بعض الإعلاميين لا يلتزمون بقواعد العمل الإعلامي المحترف، ومدونات السلوك؛ فهم لا يرتدون بشكل دائم ما يُشير إلى هويتهم، ولا يتجنبون الانخراط بين المُحتجين، ولا يقفون في أماكن تُجنبهم الاحتكاك المباشر مع رجال الأمن والدرك، وبعضهم يُشارك المتظاهرين في هتافاتهم ومواقفهم ولا يلتزم بالحياد.

تقرير حالة الحرية الإعلامية لعام 2019، وثق 11 حالة انتهاك تضمنت 68 انتهاكا، موزعة على 23 نوعا وشكلا من الانتهاكات، وقعت بحق 17 صحفيا وصحفية، ومؤسستين إعلاميتين، فيما بلغ عدد الانتهاكات الجسيمة 21 انتهاكا من أصل 68 وبنسبة بلغت 31% من مجموع الانتهاكات مسجلة ارتفاعا طفيفا عن السنة الماضية 2018 والتي بلغ عدد الانتهاكات الجسيمة فيها 20 انتهاكا.

اللافت في الانتهاكات لهذا العام أن الاعتداء الجسدي حل أولا بتكرار بلغ 8 مرات، وبنسبة 11.6% من مجموع الانتهاكات الكلي، تلاه كل من حجز الحرية، والاعتداء اللفظي بتكرار بلغ 7 مرات، وبنسبة 10.2% من مجموع الانتهاكات لكل منهما.

وحسب ما وثقه التقرير فإن مسؤولية الانتهاكات أسندت حسب ادعاءات الصحفيين والصحفيات لأربعة جهات، منها 3 جهات تابعة للدولة وأجهزتها الأمنية والقضائية،

والرابعة هي نقابة مهنية؛ إلا أن جميعها تتحمل مسؤوليتها الدولة بموجب القانون الدولي بضمان سلامة الصحفيين، كما أن جميع الصحفيين أو المؤسسات الإعلامية التي تعرضت للانتهاكات لم يجرِ إنصافهم وجبر الضرر عنهم.

وبالنظر إلى الحقوق الإنسانية التي تعرضت للانتهاك، نجد أن الحق في السلامة الشخصية وعدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المُهينة حل في المرتبة الأولى، حيث سُجل 24 انتهاكا، شكلت نسبتها 35.5% من مجموع الانتهاكات، فيما حل في المرتبة الثانية الحق في الحرية والأمان الشخصي بـ 16 انتهاكا وبنسبة 23.5%، تلاه الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام بـ 13 انتهاكا، وبنسبة 19% من مجموع الانتهاكات.

لم يتغير تصنيف الأردن في المؤشرات العالمية لحرية الرأي والتعبير كثيرا عام 2019، إذ جاء موقع الأردن في مؤشر «مراسلون بلا حدود» في المركز 128 على مستوى العالم من بين 180 دولة، وتقدم بدرجتين عن مؤشر العام 2018 عندما حل في المرتبة 130، أما منظمة «فريدوم هاوس» فقد صنفت الأردن في تقرير الحرية العالمي لقياس مستوى الديمقراطية 2019 ضمن خانة الدول «حرة جزئياً» حيث سجلت 37 نقطة من أصل 100 نقطة في المؤشر وحلت في المرتبة السادسة على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتتبع التقرير ما يُصدر عن المؤسسات الحقوقية الدولية فيما يخص الحريات العامة في الأردن، ولا سيما حرية الرأي والتعبير والإعلام، إذ ذكرت منظمة «هيومن رايتس ووتش HRW في تقريرها السنوي لعام 2019 أن «السلطات الأردنية واصلت تقييد حرية التعبير، وتصعيد اعتقال النشطاء والمعارضين والصحفيين أحيانًا بموجب أحكام فضفاضة وغامضة من قانون مكافحة الإرهاب أو قانون الجرائم الإلكترونية في البلاد. رغم أن الأردنيين لم يعودوا بحاجة إلى موافقة الحكومة لعقد اجتماعات عامة أو مظاهرات».

منظمة العفو الدولية قالت في تقريرها السنوي 2019 فيما يتعلق بحرية التعبير في الأردن إن «السلطات استمرت في مضايقة واحتجاز النشطاء والصحفيين الذين انتقدوا الحكومة أو الملك عبد الله. وفي الفترة بين مارس/آذار ويونيو/حزيران، قبضت السلطات على صحفيِّين وأكثر من عشرة نشطاء، معظمهم على علاقة «بالحراك الشعبي».

وطالب التقرير في توصياته الحكومة ومجلس الأمة بمراجعة التشريعات والقوانين التي ثبت استخدامها كأداة لتقييد حرية الإعلام وأبرزها قوانين الجرائم الإلكترونية، العقوبات، منع الإرهاب، ضمان حق الحصول على المعلومات، قانون محكمة أمن الدولة وقانون المطبوعات والنشر.

ودعا الحكومة إلى مناقشة اعتماد آليات شفافة وعادلة لدعم وسائل الإعلام وتعزيز الإعلام العمومي والمجتمعي، إلى جانب تعزيز الحق في الوصول للمعلومات، إضافة إلى التوقف عن الحد من وصول الناس للإنترنت بشكل فعال للتعبير عن آرائهم.

وبشأن الانتهاكات بحق الصحفيين/ ات طالب التقرير إلى المباشرة في إعداد بروتوكول لحماية حق الصحفيين/ ات في التغطية المستقلة في مناطق الأزمات، والقيام بإجراءات فاعلة تمنع وقوع الانتهاكات بحق الصحفيين من خلال مساءلة المنتهكين ومنع الإفلات من العقاب، داعياً إلى إلغاء مادة إلزامية العضوية في قانون نقابة الصحفيين التي من شأنها التضييق على حرية ممارسة العمل الإعلامي.

وحث التقرير السلطة القضائية إلى عدم إصدار قرارات وتعاميم منع النشر إلا في أضيق الحدود التي تجد فيها ضراراً مؤكداً على سير العدالة.

وينوه مركز حماية وحرية الصحفيين إلى أن التأخر في إصدار التقرير السنوي لعام 2019 عن موعده قرابة أربعة شهور جاء نتيجة لتداعيات جائحة كورونا، التي فرضت في بدايتها حظرا شاملا، وتعطلا مؤقتا عن العمل، والشروع بالعمل عن بعد، كما استجاب المركز لأولويات المرحلة

التي مرت بها البلاد عامة، والإعلام خاصة إذ أصدر المركز في نهاية شهر حزيران الماضي تقرير «تحت الحظر.. حرية التعبير والإعلام في الأردن في ظل جائحة كورونا»، والذي حاول تقييم سياسات وإجراءات الحكومة بشأن احترام التزاماتها القانونية المتعلقة بحرية التعبير والإعلام، وطريقة تعاملها مع الصحفيين والصحفيات والمؤسسات الإعلامية، والتحديات الجديدة التي نشأت وأثرت على حرية الإعلام في ظل جائحة كورونا.

وسيُصدر مركز حماية وحرية الصحفيين خلال الأسابيع القادمة استطلاعا لرأي الصحفيين والصحفيات كما جرت العادة، يُظهر مواقفهم من قضايا الحريات الإعلامية لعام 2019.

تقرير حالة الحريات الإعلامية لعام 2019 مقتضب ومكثف، ويتضمن التالي:

1. **الفصل الأول:** التزامات الأردن الدولية بشأن حرية الرأي والتعبير والإعلام، ومسألة الإفلات من العقاب 2019
2. **الفصل الثاني:** انتهاكات حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين 2019
   - نظرة عامة
   - النتائج العامة لرصد وتوثيق الانتهاكات 2019
   - رصد وتوثيق الانتهاكات 2019
   - نوع وشكل الانتهاكات وتكرارها 2019
   - الانتهاكات الجسيمة 2019
   - حقوق الإعلاميين الإنسانية المعتدى عليها في 2019
   - الجهات المنتهكة 2019
   - الحريات الإعلامية محل الانتهاك: الحالات الموثقة
3. **الفصل الثالث:** التوصيات

الفصل الأول:

التزامـات الأردن الدوليـة بشـأن حريـة الـرأي والتعبيـر والإعـلام، ومسـألة الإفلات مـن العقاب 2019

الفصل الأول: التزامات الأردن الدولية بشأن حرية الرأي والتعبير والإعلام، ومسألة الإفلات من العقاب 2019

نظرة عامة

يحيط الفصل الأول من التقرير بمواقف المؤسسات الوطنية والدولية التي تعترف بها الأمم المتحدة بشأن حرية التعبير والإعلام في الأردن لعام 2019، علماً أن المواقف الصادرة عن هذه المنظمات ترتبط بشكل أو بآخر بتعهدات الأردن في مجال حقوق الإنسان، ومدى فعالية الحكومة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

غالبية المواقف الصادرة عام 2019 أشارت إلى أن السلطات الأردنية واصلت تقييدها لحرية التعبير والإعلام، واعتقال الصحفيين ونشطاء الرأي، ورفض مجلس النواب إقرار مشروع قانون الجرائم الإلكترونية الذي قدمته الحكومة وقيل إن ذلك يعود للتعريفات المُبهمة التي تضمنها القانون، وتعارض بعض أحكامه مع قانون العقوبات؛ والتعريف الفضفاض لخطاب الكراهية، لكن الحقيقة أن هناك ضغوطا مورست لإبقاء قانون الجرائم الإلكترونية كما هو، حتى تظل المادة (11) من القانون تُتيح توقيف الإعلاميين ومستخدمي التواصل الاجتماعي.

واللافت أن غالبية المواقف والبيانات الصادرة عن المنظمات الدولية المعتمدة لدى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تتحدث على وجه الخصوص عن الاعتقالات والاتهامات التي وجهت لعدد من الإعلاميين ونشطاء السوشيال ميديا على خلفية نقلهم لوقائع احتجاجات واعتصامات شعبية مختلفة تطالب بالإصلاح، ومن خلال استخدام قانون العقوبات، وقانون منع الجرائم الإلكترونية.

يعتقد التقرير أن عدداً من حالات الانتهاكات التي وثقها خلال العام 2019 كان سببها تغطية الاحتجاجات و/ أو الاعتصامات المطالبة بالإصلاح وبقضايا عامة أخرى، كان أبرزها تغطية اعتصامات نقابة المعلمين الأردنيين وإضرابهم عن العمل، والذي استمر أربعة أسابيع متتالية، على خلفية المطالبة بتحقيق مطلب العلاوة 50% على رواتب المعلمين، وأيضاً اعتصام أهالي معتقلي الرأي ومنعهم دخول مبنى المركز الوطني لحقوق الإنسان بهدف تقديم شكاوى حقوقية تطالب بالإفراج الفوري عنهم، ومنها أيضاً حراك المتقاعدين العسكريين المطالبة والمؤيدة للإصلاح.

وكان طاقم قناة رؤيا قد تعرض لاعتداء ومنع تغطية من عدد من المعلمين المعتصمين، فيما تعرض طاقم قناة «الأردن اليوم» للاعتقال التعسفي وحجز الحرية لتغطية اعتصام أهالي معتقلي الرأي، واعتقلت السلطات مالك قناة الأردن اليوم «محمد العجلوني» ومقدمة البرامج في القناة «رنا الحموز» بسبب حلقة تلفزيونية انتقدت فيها الحموز مدير عام قوات الدرك لانتقاده العسكريين المتقاعدين لمشاركتهم في الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح.

وتضمنت المواقف انتقادات تجاه التزامات الأردن الدولية للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان عام 2018، لرفضه 7 توصيات من بين 226 توصية قدمتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أمام مجلس حقوق الإنسان تتعلق بحرية التعبير والإعلام، مما يعني استبعادها في الواقع.

وعلى الرغم من تقدم الأردن درجتين على مؤشر مقياس حرية الصحافة العالمي لمنظمة مراسلون بلا حدود لعام 2019، إلا أن الأردن بقي في مؤشر منظمة «بيت الحرية» ضمن الدول ألـ «حرة جزئياً».

وبالمقارنة مع الالتزامات القانونية التي على الأردن القيام بها بشأن ضمان سلامة الصحفيين وإنصافهم حال تعرضهم لانتهاكات ومسألة إفلات مرتكبي الانتهاكات بحقهم من العقاب، يظهر التقرير أن الأردن لم يفِ بالتزاماته بهذا الشأن بالشكل المطلوب، فحيث بلغت نسبة الانتهاكات الجزائية والجسيمة 31% من مجموع الانتهاكات الكلي الموثقة في هذا التقرير، لم يجرِ مسائلة المنتهكين ومحاسبتهم، كما لم يجرِ إنصاف الصحفيين/ات المتضررين/ات من الانتهاكات التي وقعت بحقهم.

أخيراً؛ يعرض هذا الفصل أولاً متابعة لتوصيات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بحرية التعبير والإعلام للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان للأردن 2018، وثانياً خلاصة المواقف من حرية التعبير والإعلام في الأردن لعام 2019 مرتبة حسب الأهمية من جهة وحسب تسلسل صدورها من جهة أخرى بالشكل التالي:

التزامات الأردن القانونية بشأن سلامة الصحفيين وضمان إنصاف الصحفيين المتضررين ومساءلة المنتهكين وعدم إفلاتهم من العقاب

تشكل الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير عدم التزام الأردن بضمان سلامة الصحفيين وإنصافهم للضرر الذي تعرضوا له، في الوقت الذي لم تسجل فيه أية مسائلة للمنتهكين وقد أفلتوا من المحاسبة والعقاب.

وقد وثق التقرير تعرض 17 صحفياً ومؤسستين إعلاميتين لانتهاكات مست بجملة من الحقوق الإنسانية، 31% من هذه الانتهاكات جسيمة ويعاقب عليها القانون، وتسبب بها أربعة جهات، منها 3 جهات تابعة للدولة وأجهزتها الأمنية والقضائية، إلا أن جميعها تتحمل مسؤوليتها الدولة بموجب القانون الدولي بضمان سلامة الصحفيين، كما أن جميع الصحفيين أو المؤسسات الإعلامية التي تعرضت للانتهاكات لم يجر إنصافها وجبر الضرر عنها.

ينبغي القول إن الالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب يعد من الالتزامات الأساسية لضمان العدالة، ومراعاة الأصول القانونية، والتحقيق السليم، ومشاركة الضحايا في العملية تنفيذًا لحقهم في معرفة الحقيقة وضمان عدم التكرار.

وحيث يُعرّف القانون الدولي الإفلات من العقاب على أنه «استحالة القيام، قانوناً أو فعلاً، بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات سواء في إجراءات جنائية أو مدنية أو إدارية أو تأديبية، نظراً إلى عدم خضوعهم لأي تحقيق»، إلا أن حالات الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير تتضمن على تفاصيل تسهم في إمكانية القيام قانوناً وفعلاً بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات وحسبما هو قائم في التعريف.

وإلى جانب ذلك فقد صادق الأردن على 14 معاهدة واتفاقية دولية، منها اتفاقيات تحتوي على ضمانات لممارسة الصحفيين عملهم بحرية وتكفل حقوقهم في التعبير، ومن الاتفاقيات التي تمس بشكل مباشر عمل الصحفيين وحقهم في حرية التعبير وصادق عليها الأردن، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وتوفر هذه الاتفاقيات ضمانات بعدم تعرض الصحافيين للإساءة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية خلال أداء عملهم، أو بسبب أداء عملهم، وتمنع التمييز ضدهم لنفس الأسباب، كما تتضمن على مواد وبنود من شأنها حماية الصحفيين وضمان سلامتهم وإنصاف حال تعرضهم لاعتداءات على حقوقهم ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات بحقهم

ويُشكل قيام الأردن بنشر اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بحقوق الإعلاميين وحرياتهم في الجريدة الرسمية؛ إقراراً وتكريساً للمبدأ الذي ينص على سمو الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان على القوانين والتشريعات الوطنية، مما يعني من الناحيتين القانونية والعملية أن هذه الاتفاقيات أضحت جزءاً من القانون الأردني النافذ، وبالنتيجة يتوجب على المحاكم العمل بها، وبمقدور

الإعلاميين إذا انتهكت حقوقهم وحرياتهم الاحتجاج بها للمطالبة بالتعويض والحصول على إنصاف عادل.

وفي هذا الإطار أحيت اليونسكو في 2/11/2019 «اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين» تحت شعار «**الحقيقة لا تموت**»، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت يوم 2 نوفمبر «اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين»، بعد اعتماد القرار 163/68 الذي يدين جميع الهجمات والعنف ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، ويحث الدول الأعضاء - ومنها الأردن - على بذل قصارى جهدها لمنع العنف ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، وضمان المساءلة، وتقديم مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام إلى العدالة وضمان وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف المناسبة.

إلى جانب ذلك؛ تتوفر مجموعة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، من أبرزها:

قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 21/12 بشأن سلامة الصحفيين[3]

يدعو هذا القرار الأول الذي أصدره مجلس حقوق الإنسان بشأن سلامة الصحفيين عام 2012 الدول إلى تهيئة بيئة آمنة وتمكينية للصحفيين، وذلك من خلال التدابير التشريعية والتوعية والرصد والإبلاغ، وتكريس الموارد اللازمة للتحقيق في الاعتداءات ومقاضاة مرتكبيها. كما يشجع القرار الدول على وضع برامج للحماية ويدعو إلى المزيد من التعاون بشأن خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

قرار الجمعية العامة 68/163 بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب[4]

يعلن هذا القرار الصادر عام 2013 حول سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب على وجه التحديد، يوم 2 تشرين الثاني من كل عام، يوماً عالمياً لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. ويحث الدول الأعضاء على إجراء تحقيقات نزيهة وسريعة وفعالة، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة.

قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 27/5 بشأن سلامة الصحفيين[5]

يوفر هذا القرار الصادر عام 2014 توصيات أكثر تحديداً لمكافحة الإفلات من العقاب في الهجمات والعنف المرتكب ضد الصحفيين، مثل إنشاء وحدات تحقيق خاصة أو لجان مستقلة، واعتماد بروتوكولات وأساليب محددة للتحقيق والمقاضاة، وتدريب المدعين العامين والقضاء، وإنشاء نظام جمع المعلومات، والإنذار المبكر، وآليات الاستجابة السريعة. كما يشدد على الحاجة إلى التعاون الاستراتيجي بين هيئات الأمم المتحدة وآلياتها، فضلا عن أهمية معالجة مسألة سلامة الصحفيين في الاستعراض الدوري الشامل للبلدان.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 69/185 بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب[6]

صدر القرار في 2014 ونص على أن جميع الاعتداءات والعنف المرتكب ضد الصحفيين مدانة بشكل لا لبس فيه في هذا القرار، ويتضمن القرار لأول مرة على وجه التحديد التعذيب وعمليات القتل الخارجة عن نطاق القانون والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والاحتجاز التعسفي، بالإضافة إلى التخويف والمضايقات. ويحث الدول على بذل قصارى جهدها لمنع العنف والتهديدات والاعتداءات، وعلى الإدانة العلنية والمنهجية للعنف والهجمات ضد الصحفيين. وقد تم نشر تقرير أعده

3 http://undocs.org/A/HRC/RES/21/12

4 http://undocs.org/A/res/68/163

5 http://undocs.org/A/HRC/RES/27/5

6 http://undocs.org/A/RES/69/185

الأمين العام للأمم المتحدة لرصد تنفيذ القرار في عام 2015.

قرار الجمعية العامة 70/162 بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب[7]

يشمل هذا القرار الصادر في عام 2015 دعوة الدول إلى ضمان اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن الوطني، امتثالا للمعايير الدولية، ودون إعاقة عمل الصحفيين وسلامتهم بشكل تعسفي.

قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 33/2 بشأن سلامة الصحفيين[8]

يدعو القرار 33/2 الصادر عام 2016 إلى تنفيذ التزامات الدول بشأن سلامة الصحفيين على نحو أكثر فعالية، وذلك من خلال آليات إنفاذ لتعزيز سلامة الصحفيين على صعيد البلاد. ويحث أيضا على الإفراج الفوري والغير مشروط عن الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين اعتقلوا أو احتجزوا بصورة تعسفية أو احتجزوا كرهائن أو أصبحوا ضحايا للاختفاء القسري، وأن يتم اعطاء اهتمام خاص لسلامة الصحفيين خلال فترات الانتخابات. ويؤكد على الحاجة إلى أدوات التشفير وإخفاء هوية الصحفيين، فضلا عن حماية المصادر الصحفية. بالإضافة إلى ذلك، ولأول مرة، لا يقر قرار بشأن سلامة الصحفيين "بالاعتراف" فحسب، بل يدين تحديدا الاعتداءات على الصحفيات.

قرار الجمعية العامة 74/157 بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان[9]

قرار الجمعية العامة 74/157 الصادر عام 2019، ويوصي هذا القرار الدول باتخاذ إجراءات مهمة لمعالجة الإفلات من العقاب لمنتهكي حقوق الإنسان، ويشمل ذلك على دعوات لإطلاق سراح جميع الصحفيين المعتقلين تعسفياً وضمان بيئة مواتية من خلال التدابير التشريعية، والتصدي للتهديدات الرقمية والقائمة على النوع الاجتماعي، بما في ذلك إجراءات الحكومة التعسفية بحجب وإزالة المواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام، وإنهاء تشويه سمعة الصحافة وتخويفها.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 34/169 «مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين[10]»

اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها رقم 169/34 الصادر عام 1979، مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وضعت من خلالها مجموعة من التدابير والإجراءات الضرورية والتي يجب على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أخذها بعين الاعتبار أثناء القيام بعملهم وواجباتهم، وشملت المدونة 8 مواد ومجموعة من التعليقات عليها، وأشار التعليق (أ) على المادة الثانية «يعمل بهذه المدونة بمجرد إدماجها في التشريع أو الممارسة الوطنية. فإن تضمنت التشريعات أو الممارسات أحكاما أصرم من تلك الواردة في هذه المدونة يعمل بتلك الأحكام الأصرم».

متابعة توصيات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بحرية التعبير والإعلام للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان للأردن 2018[11]

في 14 مارس 2019، تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رسميا تقرير النتائج النهائية للاستعراض الدوري الشامل للأردن والذي عقد في 8 نوفمبر 2018، وبلغ عدد التوصيات المقدمة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان في البلاد 226 توصية، قبل الأردن منها 131 توصية وأخذ علما بالبقية.

وينبغي التذكير بأن التوصيات المتعلقة بحرية التعبير والإعلام وردت في 7 توصيات من بين 226 توصية، وتمثلت بالآتي:

1. ضمان امتثال جميع التشريعات المحلية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا سيما فيما يتعلق بالحق في حرية التعبير.

7 http://undocs.org/A/RES/70/162

8 http://undocs.org/A/HRC/RES/33/2

9 https://undocs.org/A/C.3/74/L.45/Rev.1

10 http://hrlibrary.umn.edu/arab/b042.html

11 https://goo.gl/C4fvmY

2. مراجعة قانون الصحافة والمطبوعات لضمان الحق الكامل في حرية التعبير.
3. ضمان بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، وكذلك حرية وسائل الإعلام ومساحة للمجتمع المدني خالية من التدخل والتهديد والتخويف.
4. تعديل القوانين التي تعوق حرية التعبير و ا لمعلو ما ت .
5. تشكيل لجنة من الخبراء المستقلين للنظر في إدخال تعديلات على التشريعات والمؤسسات ذات الصلة بالإعلام.
6. ضمان حرية التعبير ووقف الاعتقالات لجميع الكتاب والصحفيين ومحرري المواقع استناداً إلى التهم المتعلقة بحرية التعبير، وإلغاء مواد قانون العقوبات التي تفرض قيوداً غير مسموح بها على حرية التعبير، سواء على الإنترنت أو عبر الإنترنت.
7. احترام حق الصحفيين في حرية التعبير عن طريق تقييد محاكمة الصحفيين «لجرائم النشر» المنصوص عليها في قانون العقوبات على المحاكم المدنية، وبتعديل المادة 11 من قانون الجرائم الإلكترونية، لتضييق نطاق تعريف خطاب الكراهية.

وفي 17 يونيو 2020 أصدرت منظمة الكرامة - إحدى المنظمات المعتمدة لدى الأمم المتحدة ومقرها جنيف - تقريرها السنوي لعام 2019 بعنوان «عالم عربي ينتفض[12]»، وتضمن التقرير في صفحته رقم (31) عرضاً لانشغالات المنظمة لحالة حقوق الإنسان في الأردن، ومنها الحق في حرية التعبير والإعلام.

وعبرت المنظمة في التقرير عن قلقها العميق إزاء رفض الأردن للتوصيات المقدمة لها خلال الاستعراض الدوري الشامل 2018 بخصوص ضمان حماية الحريات الأساسية للمواطنين، معربة عن أسفها نتيجة الاكتفاء بتوصية واحدة فقط تناولت الحاجة إلى تعديل قانون مكافحة الإرهاب لجعله يتماشى مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مؤكدة أن إنكار بقية التوصيات بهذا القانون «مثير للقلق بشكل ملفت، بالنظر إلى الاستخدام المعتاد لذريعة مكافحة الإرهاب لقمع الحقوق والحريات الأساسية».

وبشأن حرية التعبير والإعلام علقت المنظمة بالقول «لا تزال حرية التعبير مقيدة بشكل خاص في الأردن، وذلك بسبب التشريعات الجنائية الواسعة للحريات، إضافة إلى الممارسات الأمنية القمعية التي تهدف إلى تكميم الأفواه عن أي انتقاد، مثل اعتقال النشطاء، بمن فيهم الذين ينشطون على شبكات التواصل الاجتماعي. وتشمل الترسانة القضائية المستخدمة لتبرير قمع الحق في حرية التعبير، قانون مكافحة الإرهاب، وكذلك قانون الجرائم الإلكترونية».

المواقف الدولية بشأن حرية التعبير والإعلام في الأردن 2019

حرية التعبير والإعلام في الأردن ضمن التقرير العالمي لمنظمة هيومن رايتس ووتش HRW 2019[13]

ذكرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في تقريرها السنوي لعام 2019 فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير في الأردن أن «السلطات الأردنية واصلت تقييد حرية التعبير، وتصعيد اعتقال النشطاء والمعارضين والصحفيين، أحيانًا بموجب أحكام فضفاضة وغامضة من قانون مكافحة الإرهاب أو قانون الجرائم الإلكترونية في البلاد. رغم أن الأردنيين لم يعودوا بحاجة إلى موافقة الحكومة لعقد اجتماعات عامة أو مظاهرات».

وقال تقرير المنظمة إن «السلطات الأردنية استمرت في منع المناسبات العامة بشكل تعسفي دون تفسير أو أمر كتابي».

12 https://bit.ly/3grRuoM

13 https://bit.ly/31UUkPf

مؤشر مراسلون بلا حدود 2020

جاء موقع الأردن في مؤشر مراسلون بلا حدود للعام 2019 في المركز 128 على مستوى العالم من بين 180 دولة، وتقدم بدرجتين عن مؤشر العام 2018 عندما حل في المرتبة 130،
وذلك بعد أن كان في المركز 132 عام 2017، وفي المركز 135 عام 2016.

الأردن في مقياس مستوى الديمقراطية والحرية السنوي 2019 لمنظمة «بيت الحرية[14]»

في تقرير الحرية العالمي لقياس مستوى الديمقراطية والحرية حول العالم لعام 2019، والذي أصدرته منظمة «فريدوم هاوس» مطلع فبراير/ شباط 2019، جاء تصنيف الأردن ضمن خانة الدول «حرة جزئياً» سجلت 37 نقطة من المؤشر أصل 100 نقطة على مستوى العالم وحلت بالمرتبة السادسة في ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تضمن التقرير تصنيفا للدول على أساس الحرية، إذ قسمت إلى «حرة» و«حرة جزئيا» و«غير حرة»، اعتمادا على النقاط التي حققتها كل دولة من أصل 100 نقطة تخص معايير مثل: سير العملية الانتخابية، والتعددية السياسية، والأداء الحكومي، وحرية التعبير والاعتقاد، وتشكيل وحقوق المنظمات المدينة، وسلطة القانون، والحقوق الفردية.

حرية التعبير والتجمع في تقرير منظمة العفو الدولية Amnesty 2019[15]

قالت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي 2019 فيما يتعلق بحرية التعبير في الأردن إن «مجلس النواب رفض إقرار مشروع قانون الجرائم الإلكترونية الذي قدمته الحكومة، مستنداً إلى أن التعريفات مُبهمة، وأن بعض الأحكام تتعارض مع قانون العقوبات؛ وكان تعريف خطاب الكراهية فضفاضاً للغاية وينطوي على خطر تقييد حرية التعبير بشكل صارم. وفي الفترة بين 17 و31 مارس/آذار 2019، حجبت السلطات موقع «الأردنية نت» alurdunyya.net الذي أنشأه نشطاء أردنيون في الخارج في محاولة لتوثيق التطورات السياسية، وعمليات اعتقال النشطاء في الأردن».

وأضاف التقرير أن «السلطات استمرت في مضايقة واحتجاز النشطاء والصحفيين الذين انتقدوا الحكومة أو الملك عبد الله. وفي الفترة بين مارس/آذار ويونيو/حزيران، قبضت السلطات على صحفيَين وأكثر من عشرة نشطاء، معظمهم على علاقة «بالحراك الشعبي»، وهو ائتلاف للنشطاء السياسيين. واتُّهم بعضهم بجرائم من قبيل التشهير عبر الانترنت، و«إطالة اللسان على جلالة الملك»، وقُدموا للمحاكمة أمام «محكمة أمن الدولة». وفي الفترة بين سبتمبر/أيلول ونوفمبر/تشرين الثاني، قُبض على ما لا يقل عن سبعة نشطاء بسبب تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي أظهرت مشاركتهم في الاحتجاجات أو انتقادهم للحكومة».

بيان لمنظمة هيومن رايتس ووتش HRW بشأن التعديلات المقترحة على قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2015[16]

قالت «هيومن رايتس ووتش» في بيان لها بتاريخ 12/2/2019 إن «التعديلات المقترحة على قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2015 في الأردن، من شأنها أن تقيد بشكل مفرط حرية التعبير عن طريق فرض عقوبات جنائية على نشر (أخبار كاذبة) أو المشاركة في (خطاب الكراهية) على الإنترنت».

وقال بيان المنظمة إن «التعديلات أبقت على عقوبات جنائية ضد القدح والذم على الإنترنت، ولكن في خطوة إيجابية، ألغت التوقيف السابق للمحاكمة لهذه الجريمة. على السلطات اغتنام الفرصة لتعديل قانون الجرائم الإلكترونية وغيرها من التشريعات الأردنية لحماية حرية التعبير. ينبغي للبرلمان الموافقة على التعديلات لكي تصبح قانونا».

وقال نائب مديرة قسم الشرق الأوسط في المنظمة مايكل

14 https://arbne.ws/33Evrqw

15 https://bit.ly/3kg9vcT

16 https://bit.ly/3gwSsAL

بَيْج: «ينبغي في المقام الأول ألا يكون التعبير السلمي عن الرأي جريمة. على الأردن إلغاء الأحكام القانونية التي تقيّد حرية التعبير، لا أن تضيف أحكام أكثر غموضا مثل (الأخبار الكاذبة)، التي من شأنها أن تكبح أي نقاش عام هام حول القضايا المهمة».

بيان لمنظمة هيومن رايتس ووتش HRW بشأن تقييد حرية التعبير[17]

بتاريخ 4/6/2019 أصدرت «هيومن رايتس ووتش» بياناً بعنوان «الأردن: حملة ضد النشطاء السياسيين.. تهم تقيّد حرية التعبير» قالت فيه «إن السلطات الأردنية تستهدف بشكل متزايد النشطاء السياسيين ومناهضي الفساد بتهم تنتهك حقهم في حرية التعبير»، وأشارت في بيانها أن حملة القمع شملت أيضا صحفيان يعملان لصالح قناة «الأردن اليوم»، حيث اعتقلت السلطات المخرج محمد العجلوني، ومقدمة البرامج رنا الحموز في 19 مايو/أيار بسبب حلقة تلفزيونية في 15 مايو/أيار انتقدت فيها الحموز مدير عام قوات الدرك لانتقاده العسكريين المتقاعدين لمشاركتهم في الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح، ولمزاعم تعيينه أفرادا من منطقته في وظائف مختلفة».

وقال البيان إن «السلطات حجبت في مارس/ آذار الوصول المحلي إلى موقع «الأردنية نت» وهو موقع إلكتروني أنشأه نشطاء أردنيون في المنفى يسعون لتوثيق الشؤون السياسية في الأردن واعتقالات الناشطين».

بيان لمنظمة هيومن رايتس ووتش HRW بشأن اعتقال عدد من نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي[18]

بتاريخ 28/11/2019 أصدرت هيومن رايتس ووتش بياناً بعنوان «الأردن: اعتقالات جديدة للنشطاء.. استُهدفوا بسبب الانتقاد على مواقع التواصل الاجتماعي والمظاهرات» قالت فيه إن «السلطات الأردنية تسعى إلى الحد من مظاهرات العام 2019 على سياسات التقشف عن طريق استهداف قادة المظاهرات والمشاركين وغيرهم من المنتقدين بالمضايقة والاعتقال، واحتُجز سبعة نشطاء على الأقل منذ سبتمبر/أيلول».

وقال بيان المنظمة «يواجه معظم المحتجزين اتهامات تتعلق بمنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي تُظهر مشاركتهم في المظاهرات أو انتقاد قيادة البلاد. يحظر قانون العقوبات الأردني «إطالة اللسان» على الملك، أو الملكة، أو ولي العهد، أو أحد «أوصياء العرش». تتهم السلطات نشطاء آخرين بـ «التحريض على تقويض نظام الحكم»، وهي جريمة تصنف على أنها إرهابية وتخضع لاختصاص «محكمة أمن الدولة». ينبغي للسلطات الأردنية وقف استخدام أحكام جزائية غامضة للحد من حرية التعبير، والإفراج عن أي محتجز بسبب التعبير السلمي عن آرائه».

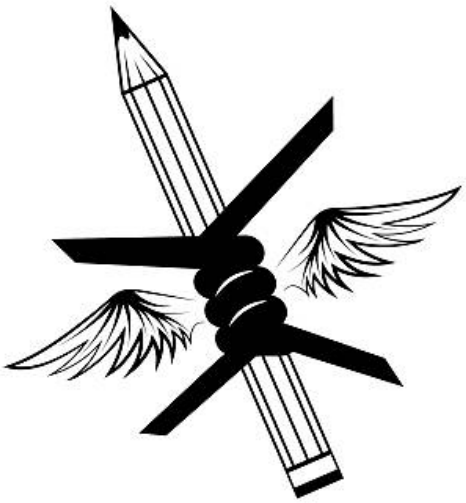

17 https://bit.ly/2BYsNSA

18 https://bit.ly/2XoLVAP

الفصل الثاني:

انتهاكات حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين 2019

الفصل الثاني: انتهاكات حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين 2019

نظرة عامة

استمر التراجع في عدد الانتهاكات كمياً للعام الثاني على التوالي حسب جهود الرصد والتوثيق التي قام بها فريق برنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الأردن، واستقر عدد الانتهاكات الموثقة لعام 2019 إلى 68 انتهاكاً، وهو ذات العدد الذي سجله التقرير السابق لعام 2018 حين بلغ عدد الانتهاكات الموثقة 68 انتهاكاً أيضاً، وذلك بعد تراجع ملحوظ في عدد الانتهاكات الموثقة لعام 2017 والتي بلغت 174 انتهاكاً.

ويعتقد التقرير أن تغطية إضراب نقابة المعلمين الذي استمر أربعة أسابيع متتالية للفترة ما بين 5 أيلول وحتى السادس من تشرين الأول 2019، والذي جاء على خلفية عدم تجاوب الحكومة بفتح الطرق أمام المعلمين في الخامس من أيلول للوصول للدوار الرابع وإقامة اعتصامهم لتحقيق مطلب العلاوة 50% على رواتب المعلمين، قد زاد من عدد الانتهاكات نتيجة تعرض عدد من الصحفيين والإعلاميين لاعتداءات ومنع تغطية من قبل معلمين مضربين في أكثر من موقع خلال فترة هذا الإضراب.

ومن بين 68 انتهاكاً موثقاً، سجل التقرير 22 انتهاكاً وقعت بسبب تغطية إضراب المعلمين وبنسبة بلغت 32.3% من المجموع العام للانتهاكات، ووقعت في 4 حالات من بين 11 حالة موثقة، وتعرض لها 7 صحفيين وإعلاميين من بين 17 صحفياً وإعلامياً تعرضوا لانتهاكات مختلفة.

وشكلت حالة منع طاقم قناة «الأردن اليوم» واعتقاله تعسفياً عند قيامه بتغطية اعتصام أهالي معتقلي الرأي أمام المركز الوطني لحقوق الإنسان إشارة بارزة على أن التواجد الميداني للإعلام في مواقع الاحتجاجات والاعتصامات قد يعرضهم للانتهاكات.

وعلى الرغم أن هذه الانتهاكات وقعت من قبل أعضاء في نقابة المعلمين الأردنيين ما يحملها جزءاً من مسؤولية وقوعها، إلا أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق الدولة في حماية المواطنين وصون حقوقهم وحمايتهم.

ولاحظ التقرير أن الحالات الموثقة وقعت على مؤسسات إعلامية خاصة ومستقلة، باستثناء حالة واحدة، علماً بأن 5 حالات من بين 11 حالة موثقة تعرض لها إعلاميون من قناتي «رؤيا» و«الأردن اليوم» التي أعلن مالكها لاحقاً عن إغلاقها دون أن يوضح أسباب إغلاقها.

النتائج العامة لرصد وتوثيق الانتهاكات 2019

تمكن فريق برنامج «عين» من رصد وتوثيق 11 حالة اعتداء على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين، وكان أبرزها تغطية إضراب المعلمين، وتغطية اعتصام أهالي معتقلي الرأي أمام المركز الوطني لحقوق الإنسان، إضافة إلى حالة اعتقال الإعلامي جهاد أبو بيدر أثناء وصوله إلى مبنى قناة «الأردن اليوم» لإجراء مقابلة صحفية في قضية فساد.

لقد وثق التقرير 5 حالات وقعت نتيجة تغطية الاعتصامات والاحتجاجات السلمية، فيما سجلت بقية الحالات نتيجة انتقاد الأجهزة الأمنية وتغطية قضايا فساد وشؤون اقتصادية وصحية.

وبلغ عدد الانتهاكات 68 انتهاكاً تعرض لها 17 صحفياً وصحفية، إضافة إلى مؤسستين إعلاميتين.

بلغ عدد أشكال الانتهاكات التي وثقها التقرير 23 شكلاً من أشكال الانتهاكات البالغة 68 انتهاكاً، إلا أن اللافت بأن انتهاك

عدد الانتهاكات	عدد الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات	عدد المؤسسات الإعلامية التي تعرضت لانتهاكات
68	17	2

عدد الحالات فردية 11 جماعية 0

نوع وشكل الانتهاكات وتكرارها 2019

«الاعتداء الجسدي» قد حل أولاً بتكراره 8 مرات، وهو مؤشر سلبي تماماً مقارنة بعدد الحالات البالغة 11 حالة، ومقارنة أيضاً بعدد الصحفيين الذين تعرضوا لانتهاكات موثقة وعددهم 17 صحفياً وصحفية.

وحل انتهاكا «حجز الحرية» و«الاعتداء اللفظي» في المرتبة الثانية على قائمة الانتهاكات بتكرار كل منها 7 مرات، وفي المرتبة الثالثة حل انتهاكي «المعاملة القاسية والمهينة» و«المنع من التغطية» بتكرار كل منها 5 مرات، في حين حلت انتهاكات «الاعتقال التعسفي» و«التحقيق الأمني» و«التوقيف التعسفي» في المرتبة الرابعة بتكرار كل منها 4 مرات، بينما حل انتهاكي «التحريض» و«الاعتداء على أدوات العمل» في المرتبة الخامسة بتكرار كل منها 3 مرات.

وفي المرتبة السادسة حلت انتهاكات «المحاكمة غير العادلة»، «الإصابة بجروح»، «المضايقة»، «المنع من التنقل والسفر» و«الإضرار بالممتلكات» وقد تكرر كل منها مرتين، فيما حلت في المرتبة السابعة والأخيرة ووقعت لمرة واحدة انتهاكات كل من: «حجب المعلومات»، «التهديد بالإيذاء»، «الاعتداء على الممتلكات الخاصة»، «المنع من النشر والتوزيع»، «مصادرة أدوات العمل»، «الحبس»، «حجز أدوات العمل» و«الحرمان من العلاج».

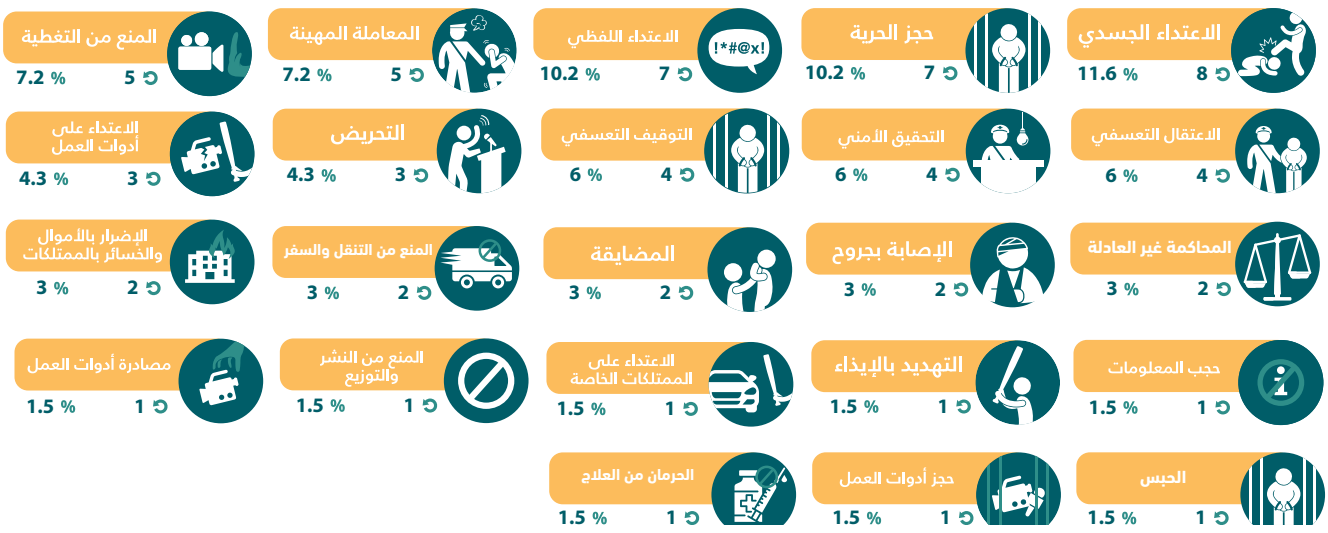

الانتهاكات الجسيمة 2019

بلغ مجموع الانتهاكات الجسيمة التي وثقها التقرير حسب ادعاءات من تعرضوا لها من الصحفيين 21 انتهاكاً من أصل 68 انتهاكاً وبنسبة 31% من مجموع الانتهاكات، وكانت الانتهاكات الجسيمة قد بلغت 20 انتهاكاً عام 2018، و21 انتهاكاً عام 2017.

وشكلت الانتهاكات الجسيمة الموثقة اعتداءات ماسة بالحق في السلامة الشخصية وعدم التعرض لمعاملة قاسية ومهينة إلى جانب الحق في الحرية والأمان الشخصي، وعلى الرغم من ذلك لم يوثق التقرير اية حالات تضمنت على تعويض أو جبر للضرر لضحايا الانتهاكات من الصحفيين وإنصافهم، وبقي الجناة على إفلات من العقاب.

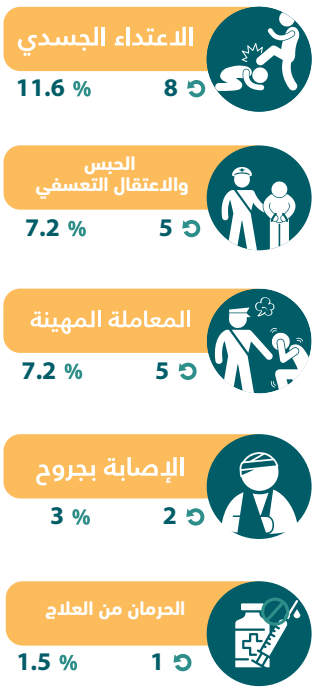

مجموع الانتهاكات الجسيمة

21

نسبة الانتهاكات الجسيمة من المجموع العام للانتهاكات

31%

حقوق الإعلاميين الإنسانية المعتدى عليها في 2019

حل الاعتداء على الحق في السلامة الشخصية وعدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة في المرتبة الأولى، وذلك من خلال 24 انتهاكاً وثقها التقرير شكلت نسبتها 35.3% من مجموع الانتهاكات.

وحلت الاعتداءات الماسة في الحق بالحرية والأمان الشخصي بالمرتبة الثانية من خلال 16 انتهاكاً شكلت نسبتها 23.5%، فيما حلت الاعتداءات الماسة في الحق بحرية الرأي والتعبير والإعلام في المرتبة الثالثة من خلال 13 انتهاكاً شكلت نسبتها 19%.

وفي المرتبة الرابعة حل الاعتداء على الحق في التملك من خلال 8 انتهاكات شكلت نسبتها 11.6%، ويليها في المرتبة الخامسة الاعتداء على الحق في معاملة غير تمييزية من خلال التحريض في 3 انتهاكات نسبتها 4.3%.

وفي المرتبة السادسة والأخيرة حلت الاعتداءات الماسة في الحق بمحاكمة عادلة والحق في حرية التنقل والسفر من خلال انتهاكين لكل منهما تشكل نسبة كل واحدة منها 3% من مجموع الانتهاكات.

الحق المعتدى عليه	التكرار	%
الحق في السلامة الشخصية وعدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	24	35.3%
الحق في الحرية والأمان الشخصي	16	23.5%
الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	13	19%
الحق في التملك	8	11.6%
الحق في معاملة غير تمييزية	3	4.3%
الحقوق في مجال شؤون القضاء	2	3%
الحق في حرية التنقل والسفر	2	3%
المجموع	**68**	**100%**

الجهات المنتهكة 2019

وتالياً عرض كمي ونوعي للجهات التي يعتقد فريق «عين» أنها مسؤولة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير حسب ادعاءات الصحفيين الذين تعرضوا لها:

- **الأجهزة الأمنية:** بلغ عدد الانتهاكات التي صدرت عن الأجهزة الأمنية بحسب مدعيها من الصحفيين 39 انتهاكاً شكلت ما نسبته 57.3% من مجموع الانتهاكات الكلي، وحلت في المرتبة الأولى على قائمة الجهات المنتهكة.
- **نقابات مهنية:** ادعى صحفيون في أربعة حالات أنهم تعرضوا لاعتداءات وانتهاكات من قبل معلمين أعضاء في نقابة المعلمين، وذلك على خلفية الإضراب الشامل الذي نفذه المعلمون خلال العام 2019، وقد بلغ عدد الانتهاكات التي صدرت عن هؤلاء المعلمين 22 انتهاكاً تشكل نسبتها 32.3% من المجموع الكلي للانتهاكات، وحلت في المرتبة الثانية.
- **التعسف باستخدام السلطة القضائية:** أصدرت السلطات القضائية 4 قرارات توقيف بحق صحفيين دون المرور بإجراءات المحاكمة العادلة ما يعتبر تعسفاً باستخدام السلطة القضائية، شكلت نسبتها 6% من مجموع الانتهاكات.
- **مؤسسات ودوائر حكومية:** تعرضت صحفية لانتهاكات صدرت عن إحدى المؤسسات الحكومية بلغت 3 انتهاكات نسبتها 4.3% من مجموع الانتهاكات، وحلت في المرتبة الرابعة.

الجهة المنتهكة	عدد الحالات	النسبة المئوية	عدد الانتهاكات	النسبة المئوية
الأجهزة الأمنية	5	45.5%	39	57.3%
نقابات مهنية	4	36.4%	22	32.3%
مؤسسات قضائية	1	9%	4	6%
مؤسسات ودوائر حكومية	1	9%	3	4.3%
المجموع	**11**	**100%**	**68**	**100%**

الحريات الإعلامية محل الانتهاك: الحالات الموثقة

يعرض هذا القسم من الفصل الثالث للتقرير كافة الحالات التي قام فريق برنامج «عين» برصدها وتوثيقها بعد جمع الأدلة الكافية والتثبت من وقوعها، وبلغت 11 حالة وقعت على مدار العام 2019 داخل حدود الأردن، وتم وضعها وترتيبها حسب التسلسل الزمني لوقوعها، وذلك على النحو التالي:

02 Jan

توقيف وسجن الصحفي بموقع جراسا نيوز «نضال سلامة» إثر شكوى قبل سنوات حول تسبب مشفى خاص بوفاة طفلة إثر خطأ تشخيصي

رصد فريق برنامج «عين» واقعة اعتقال الصحفي بموقع جراسا نيوز «نضال سلامة»، بعدما قامت دورية أمن عام بتاريخ 2/1/2019 بتوقيفه، أثناء توجهه إلى العمل، واقتياده إلى مركز أمن الهاشمي الشمالي، ومن ثم تحويله إلى إدارة التنفيذ القضائي، على خلفية شكوى مطبوعات ونشر كان تقدم بها مستشفى جبل الزيتون قبل سنوات بعد نشر سلامة تقريرا صحفيا حول تسبب المستشفى بوفاة طفلة إثر خطأ تشخيصي، وأفرج عنه بتاريخ 5/2/2019 لشموله بمكرمة العفو العام.

القضية التي أوقف على إثرها الزميل سلامة كانت مقامة على موقع «وكالة جراسا الإخبارية» منذ عام 2015 ورفعها مستشفى خاص على الموقع ورئيس التحرير آنذاك الزميل جهاد أبو بيدر والإعلامي نضال سلامة.

وصادقت محكمة الاستئناف على قرار محكمة البداية بسجن سلامة وأبو بيدر 3 شهور وهي العقوبة الأشد استناداً لمخالفتهم أحكام المواد (38-7-5) من قانون المطبوعات والنشر والمادة (11) من قانون الجرائم الإلكترونية. ولم يُقبل طلب استبدال حبس الزميل بالغرامة، على الرغم من أنه يعاني من مرض السكري وظروف صحية صعبة، الأمر الذي يستدعي إجراءات عاجلة للإفراج عنه.

وللتثبت من الظروف التي أحاطت بالواقعة أجرى فريق «عين» مقابلة توثيقية أفاد فيها الزميل سلامة بالقول: «قبل سنوات قمت بنشر تقرير معزز بالوثائق بموجب قرار صادر عن لجنة مشكلة من وزارة الصحة ونقابة الأطباء وملف الادعاء العام، وإقرار من والد الطفلة وتم نشر التقرير مرفقا بالوثائق الا ان المستشفى قامت بالشكوى عليّ قضائيا، وتقدمت بالاستئناف وطلبت استبدال العقوبة إلا أن القضاء رفض ذلك».

وبين سلامة «صباح يوم الأربعاء الموافق 2/1/2019 كنت متوجها إلى عملي قادما من طريق (عين غزال)، حيث استوقفني رجل سير أعتقد أنه يقوم بتدقيق الرخص، قبل أن يتبين وجود دورية نجدة تحت الشجر بالقرب منه، وقاموا بالتدقيق علي وتم إبلاغي لكوني مطلوبا ومعمما عليّ من قبل التنفيذ القضائي».

وأضاف: «قام أحد أفراد الدورية بالصعود معي بمركبتي طالبا مني التوجه نحو مركز أمن الهاشمي، وللإنصاف فلم يصدر منهم أي تجاوز، إلا أنه وعند الوصول للمركز، جرى منعي من الاحتفاظ بأي شيء باستثناء مفتاح السيارة والهاتف، وجرى تسليمي للمركز الذي احتجزني داخل النظارة، ومكثت هناك قرابة الساعة، قبل أن يتمّ تقييدي ونقلي مع عدد من المطلوبين باتجاه إدارة التنفيذ القضائي».

وأشار إلى أنه وعند وصولي إدارة التنفيذ القضائي، جرى إبلاغي بكوني مطلوباً بحكم قضائي بالسجن 3 أشهر مع الغرامة على خلفية قضية رفعها مستشفى كنت قد نشرت عنه تقريرا صحفيا قبل حوالي 3 سنوات، ولم يسمح لي

بمقابلة المدعي العام أو القاضي أو حتى المحامي، وذلك قبل أن يتمّ إدخالي نظارة التنفيذ القضائي مدة ساعة، ومن ثم نقلي لقصر العدل في العبدلي، وبقيت هناك لدقائق ومن ثمّ جرى ترحيلي بمركبة نقل المساجين مع قرابة أكثر من 20 مطلوبا والانطلاق نحو سجن سواقة، وصلنا السجن في تمام الرابعة والنصف مساء، بقينا في سيارة نقل السجناء حتى الساعة 11 ليلا، حيث تم إدخالنا بشكل جماعي وكنا أكثر من 100 مطلوباً، وتم تجريدنا كاملا من الملابس للتفتيش غير الآدمي، ومن ثم أدخلنا إلى ما يعرف بمهجع الإدخالات بعد تزويدنا ببطانية وفرشة «لا ترقى للمستوى الادمي» وبتنا في مهجع سعته 30 شخصا لكن كنا 80 معظمنا على الأرض ملتصقون ببعضنا».

وعن ظروف حبسه ادعى سلامة بالقول «في السجن عانيت الكثير من الانتهاكات خاصة بالأيام الأولى، حيث تم حرماني من مراجعة العيادة للحصول على الأنسولين كوني مريض سكري، وتم وضعي مع أصحاب قضايا متعلقة بالمخدرات والسرقات والإخلال بالشرف والقتل».

وكان سلامة قد نشر تعليقاً على حسابه الخاص بفيسبوك بعد خروجه من السجن يتضمن ادعاءات بتعرضه للمعاملة القاسية والمهينة من قبل بعض أفراد الأمن العام داخل السجن، إلا أنه وفي وقت لاحق، أصدرت مديرية الأمن العام بيانا على لسان الناطق الإعلامي باسم مديرية الأمن العام، المقدم عامر السرطاوي، قال فيه «إن ما نشره سلامة في منشورات له على حسابه على موقع الفيسبوك من ادعاءات وقعت عليه خلال فترة تواجده كنزيل محكوم في أحد مراكز الإصلاح والتأهيل، هي ادعاءات تتنافى مع الحقائق الموثقة والمسجلة لدى إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل، وبشهاده الشهود ممن كانوا معه بذات المهجع معه».

وتابع السرطاوي: «واتخذت مع سلامة - كسائر النزلاء - إجراءات أمنية للتفتيش الجسدي الدقيق المعتمدة منعا لدخول ما يشكل خطرا على سلامة المتواجدين في المركز من نزلاء وعاملين، وهذه الإجراءات تمت وفق التعليمات بشكل فردي وفي معزل وموثقة عبر كاميرات المراقبة، حيث تم تسكينه بعد اتخاذ اجراءات الادخال وفق قواعد التصنيف في غرفة مخصصة لنزلاء القضايا المالية جناح (ب) وخصص له تخت خاص به في اليوم التالي من دخوله للمركز».

وقال الناطق الإعلامي إن مديرية الأمن العام تكتفي في الوقت الحالي بدحض ما اورده المدعو نضال، مع احتفاظها بحقها في الاحتكام للقانون والقضاء.

يعتقد فريق «عين» أن إجراءات توقيف الزميل سلامة وعدم عرضه مباشرة على القضاء ودون وجود محامي دفاع في قضيته ومن ثم اقتياده للسجن تشكل حرماناً من المحاكمة العادلة، كما أن توقيفه وحبسه تشكل مساً مباشراً بالحق في الحرية والأمان الشخصي، وتقييدا غير مبرر للحق في حرية التعبير عن الرأي، في الوقت الذي يشكل فيه اقتياده مع مطلوبين آخرين بتهم قد تكون جنائية، ووضعه مع مطلوبين وموقوفين في قضايا أخرى وفي بيئة غير صحية مساً بالحق في عدم التعرض لمعاملة قاسية ومهينة.

25 Feb

الاعتداء اللفظي على الصحفية في جريدة الغد «رهام زيدان» على خلفية مادة صحفية

رصد فريق برنامج «عين» ما نشرته إدارة جريدة الغد اليومية في زاويتها «زواريب» عن استنكارها لما تعرضت له الصحفية بالجريدة «رهام زيدان» بتاريخ 25 شباط/ فبراير 2019 من اعتداء لفظي من قِبل مديرة مكتب رئيس هيئة الطاقة الذرية، وذلك بعد يوم من نشرها خبراً صحافياً في الجريدة تطرقت فيه إلى تعيين مصفٍ من وزارة المالية للسير في إجراءات تصفية شركة الكهرباء النووية تحت عنوان «طوقان: تعيين مصف لشركة الكهرباء النووية»، كما أشارت إدارة الجريدة إلى «عزمها على اتباع الطرق القانونية لإحقاق الحق فيما جرى حفظاً لكرامة زيدان»، معتبرة أن «ما حدث معها يمسّ الصحافة الأردنية وحريتها بشكل عام».

وللتثبت من الواقعة أجرى فريق «عين» مقابلة توثيقية مع الزميلة زيدان التي أفادت بالقول: «بعد يوم من نشري خبراً حول تعيين مصفٍ لشركة الكهرباء النووية، اتصلت بي مديرة مكتب رئيس هيئة الطاقة الذرية «خالد طوقان» وبدأت بالصراخ موجّهة لي ألفاظاً جارحة وبعدم المصداقية والمهنية».

وأضافت زيدان بالقول: «وبعد سيل من الشتم والإهانة، قامت باتهامي بأنني أعمل على تشويه سمعة هيئة الطاقة الذرية، وبأني لا أقرأ الصحف، وطلبت مني بالتوقف عن التعامل مع الهيئة».
وتابعت: «أسلوب مديرة مكتب طوقان كان سيئا ومهينا، واتسم بنبرة بعيدة كل البعد عن أسلوب الحوار، وعندما سألتها عن سبب تحدثها معي بهذا الأسلوب أقفلت الخط في وجهي».

وبينت زيدان في إفادتها بالقول: «إن إدارة الجريدة لم تقم بأي إجراء قانوني، وذلك على إثر تلقيها تعهدا من رئيس هيئة الطاقة الذرية (خالد طوقان) بتقديم اعتذار رسمي لها وللجريدة».

وحتى إعداد هذا التقرير لم تحصل الزميلة زيدان على أي اعتذار رسمي من رئيس هيئة الطاقة الذرية بعد تعهده بذلك، إضافة إلى أن الجريدة لم تحصل على أي اعتذار رسمي بخصوص الواقعة.

يعتقد فريق «عين» أن الزميلة زيدان تعرضت لاعتداء لفظي وتضييق، وذلك على خلفية محاولتها الحصول على المعلومات أثناء قيامها بواجبها المهني، كما تضمنت الحالة حجب المعلومات عنها من قبل هيئة الطاقة الذرية التي تتحمل بدورها مسؤولية ما وقع على الزميلة من اعتداء لفظي ومضايقة وحجب للمعلومات طالما لم تقدم اعتذاراً رسمياً للضحية.

07 Apr

اعتقال الإعلامي «جهاد أبو بيدر» لحظة وصوله مبنى «قناة الأردن اليوم» لإجراء مقابلة إعلامية في قضية فساد لمستثمرين ورجال أعمال

رصد فريق برنامج «عين» واقعة قيام عناصر من «البحث الجنائي» باعتقال الصحفي جهاد أبو بيدر بتاريخ 7/4/2019، عند وصوله لمبنى قناة الأردن اليوم قبيل استضافته في برنامج للتحدث في حلقة تحت عنوان: «دمغة الذهب المزوّرة.. أين الحقيقة؟»، حيث قام سبعة أفراد من عناصر البحث الجنائي كانوا يستقلون سيارتين مدنيّتين بإلقاء القبض عليه، وقد تم الإفراج عنه بتاريخ 8/4/2019.

وكانت عدة وسائل إعلام محلية والكثير من صفحات المواطنين ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي قد نشروا مقطع فيديو مصور من الكاميرات الخارجية لقناة الأردنيظهر فيه الزميل أبو بيدر عند وصوله إلى مبنى القناة مرتجلاً من سيارة أجرة «تكسي»، كما ظهرت عربات تابعة لجهاز البحث الجنائي، وعند تحرك الزميل للدخول إلى مبنى القناة اتجه عناصر الأمن إلى الزميل واقتادوه معهم بعرباتهم».

وللتثبت من الواقعة وأسبابها قام فريق «عين» بإجراء مقابلة توثيقية حيث أفاد الزميل أبو بيدر بالقول «كان مقررا الحديث في حلقة تلفزيونية على شاشة الأردن اليوم عن قضية قمت بإثارتها تحت عنوان دمغة الذهب المزورة، وقبل الحلقة بربع ساعة تم توقيفي من قبل 7 اشخاص قالوا انهم من البحث الجنائي، وتم اقتيادي على أساس أن هناك شكوى بحقي من قبل نقيب تجار الذهب والصاغة».

وأضاف أبو بيدر «تبين وجود طلبات أخرى بحقي للحكومة وتم اعتقالي بناء على ذلك، وأظهر فيديو تم تصويره بالكاميرات الخارجية لفضائية الأردن اليوم بالتفصيل عدم صحة ما تحدث به بيان الأمن العام بان اعتقالي تم بالصدفة، وأن الأمر كان مدبرا ومخططا له قبل الحلقة، حيث طلبت من رجال الأمن أن أدخل للمشاركة بالحلقة، وأن أذهب معهم بعد ذلك أينما أرادوا، لكنهم رفضوا والفيديو يظهر التفاصيل كاملة لما جرى».

وكانت مديرية الأمن العام قد أصدرت بيانا حول حادثة اعتقال أبو بيدر جاء فيه «إحدى دوريات الأمن العام استوقفت أبو بيدر، وتبين أن بحقه خمسة طلبات، موضحا أن ثلاثة من تلك الطلبات تتعلق بأحكام بالحبس لمدة سنة عن تهمة إصدار شيك بدون رصيد عن كل طلب، وطلب تنفيذي بالحبس مدة 30 يوما صدر عن مأمور تنفيذ عمان وطلب خامس لوحدة الجرائم الالكترونية، وعليه تم إلقاء القبض عليه ليتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتوديعه إلى مصادر طلبه».

وصرح أبو بيدر لمصادر صحفية بعد الإفراج عنه أنه «بفضل دعم وتلاحم الجسم الصحافي الأردني، تم الإفراج عني بعد ليلة واحدة فقط من توقيفي، وأود أن أوضح أن سبب توقيفي كان على خلفية شيكات مستحقة لوزارة المالية لغايات ترخيص محطة فضائية، ومنذ أسابيع وبناء على اتفاق جرى بيني وبين الوزارة للخروج بتسوية لهذه الشيكات، كنت أحرص على مخاطبة الوزارة لإتمام عملية التسوية، خصوصاً وأنني كنت قد علمت أنه صدر حكم تنفيذ قضائي بحقي».

وأضاف «اتخذت الأجهزة الأمنية قرار التنفيذ القضائي الصادر بحقي ذريعة لتوقيفي في ذات يوم حلقة قناة الأردن اليوم حول ملف دمغة الذهب الذي كنت قد أعلنت سابقاً أنني أحمل وثائق دامغة بشأنه، وهو ملف يُقلق الكثيرين من أصحاب النفوذ، وألفت الانتباه إلى أن من قام بعملية اعتقالي ليس الأجهزة الأمنية التابعة للتنفيذ القضائي إنما التابعة للبحث الجنائي».

يعتقد فريق «عين» أن الواقعة تضمنت على انتهاكا ماساً بالحق في حرية التعبير والإعلام من خلال منع الزميل من إجراء مقابلة إعلامية متفق عليها مسبقاً مع قناة الأردن عبر البث الفضائي، إضافة إلى انتهاكات تمس الحق في الحرية والسلامة الشخصية من خلال اعتقال الزميل وحجز حريته بشكل تعسفي دون المرور بإجراءات قانونية وإبلاغ مسبق، كما يعتقد الفريق أنه بمنع الزميل إجراء المقابلة في «قناة الأردن» يشكل منعاً في النشر والتوزيع.

11 May 19

التحقيق الأمني والتوقيف التعسفي لمالك قناة الأردن اليوم «محمد العجلوني» والإعلامية في القناة «رنا الحموز» بسبب شكوتين منفصلتين لمدير الأمن العام ومدير عام قوات الدرك

خلال شهر مايو/ أيار 2019؛ تعرض كل من مالك ورئيس مجلس إدارة قناة الأردن اليوم المهندس «محمد العجلوني»، والإعلامية في القناة «رنا الحموز»، إلى شكوتين منفصلتين، الأولى بتاريخ 11/5/2019 إثر شكوى تقدّم بها مدير الأمن العام فاضل الحمود بحقهما بسبب مقطع فيديو خلال حلقة من برنامج «ع الرابع»، تضمّن انتقاداً لبعض التعيينات في مديرية الأمن العام، والثانية بتاريخ 19/5/2019 على خلفية شكوى حق شخصي مقدمة من مدير عام قوات الدرك اللواء حسين الحواتمة، حيث كانت الزميلة الحموز قد انتقدت في ذات برنامجها «ع الرابع» تصريحات كان أطلقها الحواتمة عبر فضائية المملكة.

في الشكوى الأولى تقدم بها مدير الأمن العام فاضل الحمود تعرض الإعلاميان العجلوني والحموز للتحقيق الأمني بسبب مقطع فيديو خلال حلقة من برنامج «ع الرابع»، تضمّن انتقاداً لبعض التعيينات في مديرية الأمن العام.

وأفادت الحموز لفريق عين «تلقينا اتصالا من مكتب المدعي العام يطلب منا مراجعته للمثول أمامه، وبالفعل ذهبنا، دخلت أنا والزميل محمد العجلوني سويا لمكتب المدعي، واستمع المدعي العام لإفادتنا»، مضيفة بالقول «بعد أن استمع لإفاداتنا، كان هناك قراراً لتوقيفنا تمكنت من قراءته على الشاشة الإلكترونية الظاهرة لنا في مكتب المدعي العام، حيث قرأت عبارة بتوقيفنا لمدة أسبوع في سجن تأهيل وإصلاح الجويدة، إلا أن المدعي العام قال (لن أوقفكم هذه المرة، وأنا بعرف عندك أولاد)، بعدها غادرنا مكتب المدعي العام.

وفي الشكوى الثانية؛ وبتاريخ 19/5/2019 أصدر مدعي عام عمان قراراً بتوقيف كل من العجلوني والحموز أسبوعا، وذلك على خلفية شكوى حق شخصي مقدمة من مدير عام قوات الدرك اللواء حسين الحواتمة، حيث كانت الزميلة الحموز قد انتقدت في برنامجها السياسي الساخر «ع الرابع» والذي يُبثّ عبر القناة تصريحات كان أطلقها الحواتمة عبر فضائية المملكة، حيث قال إن «المتقاعد العسكري الذي يخرج في المسيرات، إما يسعى إلى مكاسب شخصية أو أنه مدعوم من جهات خارجية»، إلا أنه جرى إطلاق سراح الزميلين في اليوم نفسه بكفالة عدلية بعد ساعات من توقيفهما.

وقد أوقف العجلوني والحموز بتهمة مخالفة قانون الجرائم الإلكترونية المتعلقة بالذم والقدح.

وكان العجلوني أفاد في تصريحات إعلامية له ظهرت في وسائل الإعلام قال فيها: «أريد أن أؤكد أن الإفراج عني وعن الحموز تحقّق بفضل الضغط الذي قامت به الأسرة الصحافية الأردنية، وليس مكرمة من الأجهزة الأمنية التي حاولت ركوب الموجة».

وأفادت الحموز لفريق «عين» بالقول: «تلقينا اتصالا بضرورة مراجعة مكتب المدعي العام في عمان بعد يومين من تاريخ الاتصال، وعند مراجعة المدعي العام

والمثول أمامه استمع لأقوالنا في القضية، وقال إن هذا إساءة لجهاز الدرك وإساءة لشخصية أمنية، وأمر بتوقيفنا أسبوعا في سجن الجويدة».

وتضيف «جاءت الشرطة النسائية وتم اقتيادي إلى مفرزة قصر العدل في نفس المبنى حتى يتم نقلي إلى مركز أمن الحسين، في هذه الأثناء جاء المحامي طارق أبو الراغب وتحدث معي حول القضية، بعدها تم نقلي أنا والزميل العجلوني بباص شرطة إلى مركز أمن الحسين حيث بقينا لمدة ساعتين جالسين في مكتب وكان تعامل أفراد الأمن جيدا».

وتابعت الحموز «بعد ساعتين من الجلوس في مركز أمن الحسين تم فصلي عن العجلوني واقتيادي إلى سجن جويدة بـ بكب اب شرطة، وعند وصولي إلى سجن الجويدة استقبلنا الأمن الوقائي، كان تعاملهم جيدا، إلا أنني تضايقت من سؤال أحدهم الذي تضمن على تمييز في الجنسية.

تقول الحموز «بعد ذلك رافقتني إحدى الشرطيات إلى مهجع التهوين، وأدخلوني إلى غرفة التفتيش أولا والتي تواجد فيها أيضا شرطية أخرى، حيث طلب مني خلع كل ما ألبس من إكسسوارات، وإزالة المكياج، وقص أظافري، ومن ثم طلب مني خلع ملابسي كاملة، طلبت منهن عدم خلع ملابسي كاملة لأنني لست مجرمة، وأنني صحفية ولم أتي بجريمة، إلا أنهن رفضن ذلك، فخلعت كل ملابسي وطلبت مني إحداهن الجلوس والوقوف أكثر مرة «القرفصاء»، بعدها تم إعطائي ملابس (بيجامة ومريول كحلي)، وبطانية «غطاء»، وأدخلوني إلى المهجع الذي يضم أكثر من 30 مسجونة، كان المهج جيدا نوعا ما إذ توفر فيه تخت، وجلست على تختي».

وبينت الحموز «بعد 3 ساعات من التوقيف في السجن، تم مناداتي للإفراج عني، حيث جاءت إحدى الشرطيات ورافقتني لإتمام إجراءات الإفراج، ووضعتني بمكتب تواجدت فيه شرطية أخرى، وسلموني أغراضي وملابسي، وارتديت ملابسي، بعدها صابني انهيار بسبب أن الشرطية طلبت مني أن أدخل القفص بطريقة مهينة وحاطة للكرامة، حيث قالت (فوتي القفص وسكري ع حالك)، دخلت القفص ولم أغلق الباب، فقالت مرة أخرى (فوتي القفص وسكري ع حالك الباب بالقفل)، وبقيت في القفص مدة 10 دقائق حتى تم استكمال إجراءات التكفيل، بعدها تم الإفراج عني».

تضيف الحموز «بعد الإفراج عني والخروج من السجن تضررت نفسيتي كثيرا، وانقطعت عن الخروج من البيت مدة أسبوعين، مما أدى أن أراجع طبيبا نفسيا لتخفيف آثار صدمة السجن والإهانات التي تعرضت لها في التفتيش ومعاملة بعض الأفراد (الشرطيات)، وخلال الفترة اللاحقة تضررت حياتي العملية، إذ كانت قضية السجن عائقا أمامي للحصول على كثير من الوظائف، وقد قال لي أصدقاء كثيرون على معرفة بأصحاب العمل أن السبب في عدم حصولي على تلك الوظائف التي قدمت لها هي القضية التي سجنت على إثرها».

وتقول الحموز «أما على الصعيد العائلي فقد كدت أخسر حضانة أطفالي، حيث تقدمت عائلة أطفالي بدعوى لضمهم وحضانتهم، واستمرت الدعاوى حتى الآن، وأثر ذلك كثيرا على أطفالي وعلى نفسيتهم، وحتى عائلتي وعشيرتي طلبوا مني التوقف عن العمل كي لا أتعرض لمثل هذه التجربة مرة أخرى».

وبينت الحموز في إفادتها «ما زالت القضايا منظورة في القضاء، ويقوم المحامي بمتابعتها، وأن منعا من السفر استمر عليها لمدة شهر من تاريخ القضية، وختمت بالقول «ونتيجة لتلك القضية أصبحت أراقب عملي الإعلامي ذاتيا لعدم التعرض مرة أخرى لتلك التجربة والإهانات».

وكانت قناة المملكة قد استضافت يوم 28/3/2019 في برنامجها «صوت المملكة» مدير عام قوات الدرك اللواء حسين الحواتمة وأجرت معه مقابلة إعلامية أثارت الرأي العام فيما يتعلق بمشاركة المتقاعدين العسكريين في

المسيرات الشعبية السلمية، فيما تناولت الإعلامية «رنا الحموز» في برنامجها «ع الرابع» الذي بث يوم 2/4/2019 تصريحات الحواتمة المتعلقة بالمتقاعدين العسكريين، الأمر الذي دعا الحواتمة إلى تقديم شكوى بحق الإعلامية والقناة ومالكها الإعلامي محمد العجلوني.

وقد لاحظ فريق برنامج «عين» أن شكوى مدير عام قوات الدرك جاءت بعد أسبوع فقط من مثول الزميلين «العجلوني» و«الحموز» في 11/5/2019 أمام مدعي عام عمان إثر شكوى أخرى كان قد تقدم بها مدير الأمن العام «فاضل الحمود»، وذلك بعد نشر القناة فيديو في ذات البرنامج الذي تقدمه الحموز في برنامجها السياسي الساخر «ع الرابع» انتقد عدداً من التعيينات في مديرية الأمن العام.

ويعتقد فريق «عين» أن ما تعرض له العجلوني والحموز يشكل مساً بالحق في الحرية والأمان الشخصي من خلال التوقيف وحجز الحرية، والمس في الحق بحرية الرأي والتعبير من خلال التحقيق الأمني على خلفية مادة إعلامية، والمس في الحق بمحاكمة عادلة من خلال توقيفهما إثر قضية نشر ما يعتبر عقوبة مسبقة وضمن غياب قواعد المحاكمات العادلة، وأيضاً المس في الحق بعدم التعرض لمعاملة قاسية ومهينة والتي توفرت في ظروف التوقيف وأوضاع الزنازين ومعاملة أفراد الأمن داخل السجون، إضافة إلى المس في الحق بالتنقل والسفر.

يذكر أن مالك القناة محمد العجلوني قد أبلغ العاملين في القناة بتاريخ 22/12/2019 بإغلاقه لها بشكل كامل، ونشر تصريحاً صحفياً على مختلف وسائل الإعلام الأردنية، أكد فيه إغلاق القناة من دون أن يتطرّق إلى الأسباب التي دعته إلى اتخاذ مثل هذا القرار، لكنه أشار إلى أنه ينوي الابتعاد عن تناول الشأن الأردني المحلّي، وأن إغلاقه للقناة لا يعني إغلاق المشاريع الإعلامية الأخرى التي يديرها والتي تتناول الشأن العربي والإقليمي.

09 Jun

اعتقال وحجز حرية وأدوات عمل طاقم قناة «الأردن اليوم» أثناء تغطية اعتصام أهالي معتقلي الرأي أمام المركز الوطني لحقوق الإنسان

بتاريخ 9/6/2019 رصد فريق برنامج «عين» واقعة قيام الأجهزة الأمنية باعتقال وحجز حرية طاقم قناة «الأردن اليوم» والمكون من الإعلامية «عبيدة عبده» وزميليها «علي خلف» و«قتيبة المومني» بشكل تعسفي، إضافة إلى احتجاز أجهزتهم النقالة ومعدات العمل الخاصة بالقناة، وذلك أثناء قيام طاقم القناة بتغطية اعتصام نفّذه أهالي عدد من معتقلي الرأي والحراك الشعبي في الأردن، أمام المركز الوطني لحقوق الإنسان الواقع ما بين منطقة الدوار الرابع والخامس في العاصمة عمّان للمطالبة بإطلاق سراح أبنائهم المعتقلين، وقد أخلت الأجهزة الأمنية سبيل طاقم القناة بعد اعتقالهم لأكثر من ساعتين في مديرية شرطة وسط عمان.

وثبتت واقعة اعتقال الزميلين خلف والمومني بشكل جلي من خلال ما قام به خلف بتصوير المعتقلين الذين تواجد معهم في الزنزانة المتنقلة خلال اعتقاله بمقطعين قصيرين جداً من خلال هاتفه النقال، وهو يردد في أحدهما عبارة «اعتقال الصحفيين الآن داخل الزنزانة»، وتظهر فيه الزنزانة المتنقلة من الداخل وقد ازدحمت بعدد من الأشخاص الذين تم اعتقالهم واقفين على

أقدامهم لعدم وجود مساحة للحركة، وتظهر الزنزانة في المقطع الثاني من زاوية أخرى وعبارات تسمع من عدة أشخاص غير واضحة بسبب الضجيج فيما يقوم أحد رجال الأمن بإغلاق نافذة الزنزانة.
وكانت قناة «الأردن اليوم» قد أصدرت بياناً خاصاً بعيد الواقعة قالت فيه إنه تم اعتقال طاقمها «أثناء قيامهم بواجبهم الصحفي بتغطية اعتصام أهالي معتقلي الرأي الذي كان منظما مقابل المركز الوطني لحقوق الإنسان»، وطالبت بمحاسبة كل شخص أساء معنوياً وجسدياً لفريق عملها الصحفي عند اعتقالهم، والإفراج فورا عن معدات تصوير القناة التي ما زالت محتجزة لدى الأمن العام.

وللتدقيق بالواقعة قام فريق برنامج «عين» بإجراء مقابلة توثيق مع الإعلامية «عبيدة عبده» التي أفادت بالقول: «أثناء تغطيتي أنا وزملائي (علي خلف) و(قتيبة المومني) الاعتصام الذي نفذه أهالي المعتقلين أمام المركز الوطني لحقوق الإنسان، قام أحد أفراد الأمن العام ويرتدي زيا مدنيا بالطلب من زميلي المصور (قتيبة المومني) التوقف عن التصوير، حينها قام رجل الأمن نفسه بالتعدي على زميلي المصور قتيبة بالدفع لمحاولة الاستيلاء على الكاميرا، حاولنا ثنيه عن ذلك إلا أنه نجح وقام بأخذ الكاميرا».

بينت عبده بالقول: «بعد ذلك قام أحد رجال الأمن المتواجدين بدفعي والاعتداء وعلى الزميل قتيبة وقام باقتياده إلى باص الشرطة (دورية) واحتجازه بداخلها، بعدها قمت بإخراج هاتفي المحمول لاستكمال التصوير وتوثيق الأحداث، ليتقدم نحوي ضابط أمن عام برتبة عقيد وطلب مني تغيير مكاني، كما ووضع يده على الهاتف لمنعي من التصوير، وطلب مني تسليم هاتفي له، وتدخل عندها رجل أمن آخر وبزي مدني، حيث أمسكني من يدي وحاول سحب الهاتف بكل قوة، فقلت له: (سيب إيدي، إنت عمّ تعتدي عليّ!!)، وكررت الجملة أكثر من مرة، فرد عليّ: (أنا لا اعتدي عليكي) وهو ما زال ممسك بيدي».

وتابعت: «بعدها قام أحد أفراد الأمن الوقائي بالطلب مني التوجه نحو جسر المشاة (على الدوار الخامس) ومغادرة المكان فورا، إلا أنني توقفت لتفقد زملائي أثناء صعودي لدرج الجسر، إلا أن العميد (أمجد الشمايلة) مدير مديرية شرطة وسط عمّان نظر نحوي وهو يصرخ (إلحقوها وجيبولي إياها)، لتقوم أربع شرطيات بالتوجه نحوي بهدف اعتقالي، لكن أحد مرتبات الأمن الوقائي حاول ثنيهم عن ذلك، إلا أنهن أصرين على اعتقالي، وقالت إحداهن: (إحنا بِنَفِذ أوامر العميد)».

وبينت عبده لفريق برنامج «عين» بالقول: «قامت الشرطيات بإمساكي من كتفاي ويديّ وظهري ودفعوني لأسفل الدرج بطريقة وحشية ومهينة، وحال وصولي أسفل درج الجسر قام العميد الشمايلة بإمساكي من يدي بقوة وضم يدي الاثنتين وحاول سحب هاتفي بيده الأخرى بشدة ووحشية، وقلت للعميد: (سيبني، ما بصير تمسكني، في حواليّي شرطيات)، لكنه لم يستجب وأصر على إمساكي بيده حتى انتزع الهاتف من يدي بقوة، بعدها قال للشرطيات: (خذوها على الدورية)، وفي هذه الأثناء لاحظت أن الأجهزة الأمنية قد اعتقلت جميع المتواجدين في الاعتصام بمن فيهم زميلاي قتيبة والمومني، ولا يوجد هاتف أو كاميرا تصور ما حدث».

وأشارت عبده بالقول: «أثناء نقلي نحو الدورية قام رجل أمن بزي مدني بشد (الباج) الصحفية من رقبتي بقوة وإلقائها على الأرض في الشارع العام، وتم إدخالي إلى دورية الشرطة حيث مكثت فيها حوالي 45 دقيقة، بعدها أخذوني إلى مديرية وسط عمان في منطقة البلد».

وأضافت: «حال وصولنا ونزولي من الدورية قامت إحدى أفراد الشرطة النسائية باقتيادي إلى أحد المكاتب، وقاموا بمعاملتي معاملة جيدة، ولم يتم توجيه أي إهانة لي داخل المكتب، واستمر وجودي في ذلك المكتب ما يقارب 15 دقيقة، وخلال هذه الفترة دخل أكثر من رجل أمن للاستفسار عن سبب وجودي، وبعدها دخل العميد الشمايلة وقال لي: (بتقدري تتسهلي وموبايلك بتوخذيه

بعدين)، فرددت عليه: (صعب أطلع بلا الموبايل)، فقال لي: (من هون لساعة زمن بنشوف، وبتقدري تستني بغرفة الانتظار)، ووجه إلى إحدى الشرطيات لمرافقتي لغرفة الانتظار، حينها طلبوا مني اسمي الرباعي وسنة الميلاد من أجل التدقيق الأمني».

وأوضحت: (جلست هناك مع الشرطية بعض الوقت، وطلب مني مسؤول الأمن الوقائي بالمجيء لمكتب الأمن الوقائي وقابلت زملائي (علي خلف) و(قتيبة المومني) في الممر أثناء ذهابنا للمكتب، دخلنا جميعنا لمكتب الأمن الوقائي وطلبنا أجهزة الموبايل الخاصة بنا وأدوات العمل التابعة للقناة (الكاميرا، المايك، وأدوات أخرى)، لكنهم أخبرونا بأن نعود في اليوم التالي لاستلام أجهزة الهواتف، أما أدوات القناة فبعد ثلاثة أيام، وتم إخراج زملائي من المكتب وبقيت لوحدي».

وبينت عبده: (توجه المسؤول في الأمن الوقائي بالحديث معي وقال: (أنت شخصية عامة وصحفية ولازم تعدي للألف قبل أي خطوة بتعمليها)، فأجبته: (أنا أعمل واجبي وأغطي إعلاميا الحدث بتكليف رسمي من المؤسسة التي أعمل بها)، ووجهت له سؤالا: (أنا ليش هون؟)، فأجابني: (شفناكي ع الجسر ما تحركتي ولا غادرتي)، فعدت وطلبت الموبايل وحاولت أخذه إلا أنهم رفضوا ذلك، وعادوا لإخباري بأن أستلمه غدا»، وفي هذه الأثناء جاء رجل أمن آخر وبزي مدني وأعطاني الباج الخاص بي، وقال: (هاي باجتك)، فقلت له: (طالما أعطيتني الباج، لازم آخذ الهاتف، والعميد الشمايلة قال لي بتوخذي الهاتف كمان ساعة)، ليردوا علي بالقول: (مش شرط ومش ضروري يكون الموبايل معه)، فقلت لهم: (صعب أطلع بدون الهاتف، لأنه بدي أتواصل مع حدا يروحني).

وأكملت بالقول: «بعد ربع ساعة تقريبا أعطوني الموبايل، وعرضوا عليّ أن يوصلوني إلى القناة إلا أن زملائي كانوا في الموقع، ورافقتهم للخروج من المديرية».

أضافت عبده أن بعد وصولها إلى القناة قامت برفقة زميليها من الطاقم بالذهاب إلى مستشفى البشير العمومي لإجراء فحوصات طبية بهدف استخراج تقرير طبي لما تعرضوا له من تدافع واعتداء أثناء عملية الاعتقال، إلا أن مندوب الحوادث في المستشفى رفض إعطائهم التقرير الطبي موجهاً لهم مراجعة المركز الأمني من أجل الحصول على ورقة موافقة لاستخراج التقرير الطبي، وحاولت الزميلة عبده استخراج تقرير طبي من مستشفى خاص، إلا أن المستشفى الخاص رفض إعطائها التقرير بحجة أنه اتصل مع المركز الأمني، وطلب منها مراجعة المركز الأمني لإعطائها الموافقة على التقرير.

وللتنويه لاحظ فريق برنامج «عين» بعد يوم من الواقعة للقاء الزميلة عبده لأغراض التوثيق آثار كدمات ورضوض واضحة في يدها اليمنى، وأكدت أن تلك الكدمات والرضوض تعرضت لها أثناء اعتقالها، وأكد بقية طاقم القناة ما أفادت به الزميلة عبده.

وأفاد الصحفي علي خلف لبرنامج عين أنه «في التاسع من حزيران لعام 2019 قمنا وزملائي في قناة الأردن اليوم بتغطية وقفة احتجاجية بالقرب من المركز الوطني لحقوق الإنسان حول مستقلي الراي».

وتابع «قامت القوات الأمنية باعتقال جميع المتواجدين في مكان الحدث بالرغم من ارتدائنا الزي الذي يثبت أننا صحفيين والباجات، وتصريح التصوير؛ إلا أن القوات الأمنية اعتدت علينا بالضرب، وأجبرونا على الصعود في زنزانة نقل النزلاء، وصادروا هواتفنا ولم يسمح لنا بالتحدث مع إدارة القناة، وقاموا بتهديدنا بالحبس والتحويل للمحافظ وأجبرونا على التوقيع على تعهدات».

وحاول فريق «عين» التواصل مع المصور الصحفي «قتيبة المومني» للحصول على إفادته بخ صوص هذه الواقعة، لكن الزميل لم يستجب لذلك.

وكان مركز حماية وحرية الصحفيين قد أصدر بيان إدانة بواقعة اعتقال طاقم قناة «الأردن اليوم» طالب فيه بالإفراج الفوري عن الطاقم دون إبطاء»، معتبراً أن اعتقال

الصحفيين يعصف بضماناتهم بممارسة عملهم بحرية واستقلالية.

يُذكر أن الأجهزة الأمنية اعتقلت خلال الاعتصام الذي توجه طاقم فريق قناة «الأردن اليوم» لتغطيته 22 ناشطا، وذلك خلال محاولتهم الوصول إلى المركز الوطني لحقوق الانسان من أجل تنفيذ اعتصام وإيصال رسالة إلى المركز تطلب منه القيام بمسؤولياته تجاه معتقلي الرأي.

وكانت لجنة أهالي معتقلي الرأي وجّهت رسالة إلى الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية طالبت فيها بالسماح بإقامة الوقفة الاحتجاجية التي كانت مقررة في تمام الساعة السابعة من مساء التاسع من يونيو/ حزيران 2019 أمام المركز الوطني لحقوق الانسان.

يعتقد الباحثون في برنامج «عين» أن واقعة اعتقال طاقم قناة «الأردن اليوم» تضمن على 20 انتهاكاً منها ما يمس بالحق في حرية التعبير والإعلام من خلال منع التغطية، والحق في الحرية والأمان الشخصي من خلال اعتقال طاقم القناة وحجز حريته، والحق في السلامة الشخصية وعدم التعرض لمعاملة قاسية أو مهينة من خلال الاعتداء الجسدي وطريقة الاعتقال التي تعرض لها طاقم القناة والتهديد بالإيذاء، إضافة إلى المس بالحق في التملك من خلال الاعتداء على أدوات العمل ومصادرتها.

هجمة تحريض وإساءة إلكترونية ضد الصحفية بجريدة «الرأي» اليومية «سرى الضمور» على خلفية تقرير صحفي

22 Aug

تعرّضت الصحفية في صحيفة «الرأي» سرى الضمور بتاريخ 22/8/2019، لهجمة إلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل نقابة المعلمين الأردنيين ومؤيديها، على خلفية تقرير صحفي نشرته في الصحيفة تحت عنوان «مراقبون وأولياء أمور: تصعيد (المعلمين) يضر بالطلبة» تحدثت فيه عن مخاطر الإضراب عن العمل الذي أعلنت النقابة عزمها تنفيذه في بداية أيلول/سبتمبر من نفس العام، واستمرت الحملة حتى صباح اليوم التالي.

وأفادت الضمور لـ برنامج عين «كلفت من قبل المدير المسؤول بإعداد تقرير صحفي حول مخاطر إضراب المعلمين المنوي البدء به في بداية العام الدراسي 2019، وبالفعل قمت بإجراء اتصالات هاتفية لأجل الاستقصاء عن مخاطر الاضراب في بداية العام، وتواصلت مع رئيس لجنة التربية في الأعيان، وإحصائيات بعدد الطلبة الجدد المسجلين في المدارس، ورأي خبير سياسي يوضح فيه عن سلامة الإجراء القانوني من عدمه».
وبينت «وفي صبيحة النشر فوجئت باتصال من قبل نقابة المعلمين وجهوا لي بعض الكلمات الجارحة والمسيئة، وطالبوني بتزويدهم برقم رئيس التحرير والمدير المسؤول، واتهموني بأنني لم أمارس أدني درجات الدقة والموضوعية عند كتابة التقرير».

وتابعت الضمور «تم إرسال رابط عبر تطبيق واتس اب لنشر التقرير في صفوف معلمي النقابة ومؤازريهم ومن ضمنهم أنا؛ إلا أنهم تداركوا الخطأ وتم شطبي من القائمة، لتنهال عليّ رسائل شتم وإساءة لي ولوالدي عبر صفحات المعلمين على فيس بوك تسيء لتاريخي الأكاديمي والمهني مع استخدام عبارات مسيئة، ولقد وأبلغت رئيس التحرير حينها بذلك».

وتبين الضمور «تواصلت في اليوم التالي رسائل من المعلمين، واستخدام مقابلة أجريتها مع إحدى المجلات العربية تتحدث عن بدايتي في العمل الصحفي لتستغل بأبشع استغلال، كما ووصلني رسائل من قبل أحد أعضاء المجلس يقول فيها (كثرت الأسماء في القائمة السوداء

وأنت أولهم)، مما أشعرني بالخوف والذعر على نفسي وأفراد أسرتي، كما وتم وضع صورتي الشخصية مشار عليها بالخط الأحمر».

أوضحت الضمور لفريق عين «هذه التفاصيل جعلتني أفكر جديا بالبحث عن وسيلة مساعدة، وقمت بكتابة منشور على صفحتي على الفيسبوك يفيد بأنني أتعرض لحملة شرسة من النقابة، وبناء على ذلك اجتمع مجلس نقابة الصحفيين، وأصدر بيانا يوضح فيه عدم تداول أخبار نقابة المعلمين في الصحف والمواقع الإلكترونية، وتلقيت على إثرها اتصالا هاتفيا من الناطق الاعلامي باسم نقابة المعلمين يدعوني بالهدوء ويقول (ليش انت معصبة، هدول الناس ضاجت عليك وإحنا مالنا دخل وبكرا عنا مؤتمر تعالي عليه ورح نعتذر لك بالعلن)، وكان هذا الأمر مرفوض تماما».

وأضافت «بالفعل أجري المؤتمر الصحفي وخرق عدد من الصحفيين ببيان النقابة القاضي بعدم التواصل معهم وتم طرح سؤال حول مشكلتي معهم قال لهم النقيب (نحن نكن الاحترام للزميلة، ولم يكن لنا موقف شخصي وهذا رأي الشارع)؛ لتنهال الإساءات مجددا على مواقع التواصل».

وختمت الضمور إفادتها بالقول «لكنني لم أتقدم بأي شكوى رسمية بحق أحد خوفا على أفراد أسرتي ووالدي من الإساءة أو التسبب بمشاكل نحن بغنى عنها»، وأضافت أنها لا تعمل على وضع اسمها في التقارير والأخبار الصحفية التي تقوم بإعدادها وتتعلق بشؤون نقابة المعلمين بعد هذه الواقعة تحسباً من تكرار ما تعرضت له من إساءة وتحريض».

وكان مجلس نقابة المعلمين الأردنيين قد أصدر بياناً لها بتاريخ 20/7/2019 حول مطالبته بعلاوة الـ 50% للمعلمين، معتبراً أن الحكومة تماطل في تحقيق هذا المطلب لهم، وأثارت النقابة بعد هذا البيان الرأي العام في مطالبتها وأثر حراك النقابة بذلك على العام الدراسي للطلبة في مدارسهم.

يعتقد فريق «عين» أن الزميلة الضمور تعرضت لاعتداءات لفظية وتحريض من قبل أعضاء ومنتسبين لنقابة المعلمين الأردنيين، الأمر الذي ضيق على عملها في تغطيتها لشؤون التعليم، وما يمس بحقها في السلامة الشخصية من خلال الاعتداء اللفظي والحق في معاملة غير تمييزية من خلال التحريض، ويعتقد الفريق أن مسؤولية ما تعرضت له الزميلة يقع على عاتق نقابة المعلمين مع غياب مسؤولية الدولة في حمايتها من التعرض للإساءة والتحريض.

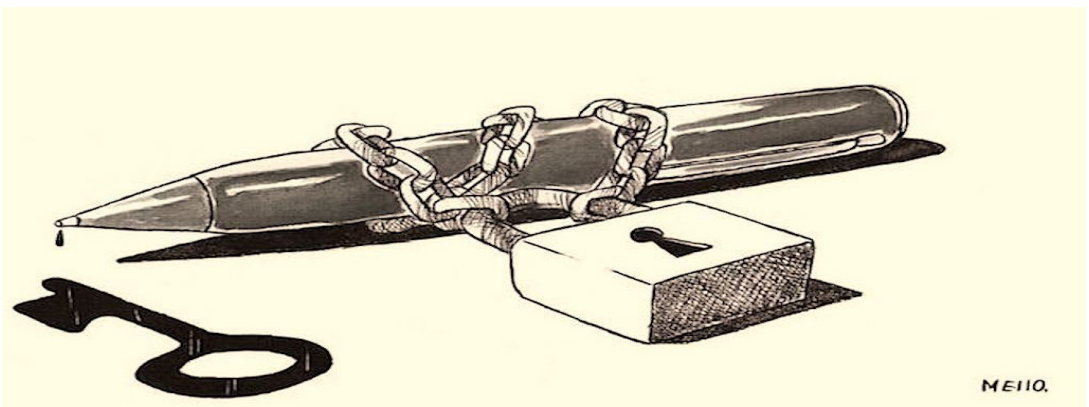

08 Sep

الاعتداء على مراسل قناة رؤيا في الكرك «محمد الكفاوين» وتوقيفه ومنعه من تغطية إضراب المعلمين في محافظة الكرك

بتاريخ 8/9/2019 رصد فريق برنامج «عين» تعرض مراسل قناة رؤيا في محافظة الكرك «محمد الكفاوين» للتوقيف التحفظي في مركز أمن المزار الجنوبي، بقرار من المدعي العام، وذلك إثر شكوى ضده تقدم بها مدير مدرسة جعفر الثانوية في لواء المزار الجنوبي بسبب تغطيته لإضراب المعلمين في مدارس محافظة الكرك، ضمن فترة إضراب نقابة المعلمين للمطالبة بعلاوة ألـ 50%، وقد أفرج عن الكفاوين في اليوم التالي من توقيفه بكفالة بعد إسقاط الشكوى بحقه، في الوقت الذي تقدم الزميل بشكوى بحق مدير المدرسة المذكورة لتعرضه للاعتداء أثناء التغطية.

وفي نفس اليوم من الواقعة نشر موقع قناة رؤيا الإلكتروني خبراً عن الواقعة جاء فيه «أوقف مدعي عام الكرك مراسل رؤيا محمد الكفاوين على خلفية شكوى تقدم بها الطرف المعتدي على طاقم رؤيا في لواء المزار الجنوبي».

وأضاف الخبر «تعرض طاقم رؤيا لاعتداء أثناء تغطيتهم لإضراب المعلمين في منطقة المزار الجنوبي، حيث تم تحطيم معداتهم خلال بث مباشر في الفترة الصباحية أثناء مقابلة كان يجريها مراسل رؤيا مع أحد الناشطين خارج أسوار أحد المدارس في لواء المزار الجنوبي».

وتضمن الخبر مقطعاً مصوراً يظهر فيه الزميل الكفاوين وهو يجري مقابلة مع أحد أهالي الطلبة أمام المدرسة في بث مباشر، حيث ظهر مدير المدرسة مطالباً بوقف التصوير ووضع يده على كاميرا القناة حيث اضطرت القناة إلى قطع البث إثر ذلك.

للتثبت والوقوف على الواقعة حاول فريق «عين» إجراء مقابلة توثيقية مع الزميل الكفاوين، إلا أن الزميل لم يدلِ بأي إفادة للفريق، ولم يجب على اتصالات الراصدين، وتم الاكتفاء بشهادته التي قام بنشرها في اليوم التالي من الواقعة على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي FACEBOOK، وقد تضمنت شهادته صورة لشاشة قناة رؤيا يظهر فيها الكفاوين وهو يقوم بعمله أمام المدرسة التي حصلت في مكانها الواقعة.

ادعى الكفاوين في شهادته بالقول: «أمس صباحاً وتحديداً في تمام الساعة ٧ صباحاً توجهت بمعية فريق رؤيا إلى مدرسة الكرك الثانوية للبنين لرصد مظاهر إضراب المعلمين الذي يعم كافة مناطق المملكة كما باقي مراسلي قناة رؤيا في المحافظات لتغطية شاملة لإضراب المعلمين ونقل صوتهم ورسالتهم ومطالبهم، واستقبلني حينها مدير المدرسة والكادر التدريسي بحفاوة استقبال كبيرة، وخرجنا عبر موجز الساعة ٧:٣٠ ببث مباشر وتحدث عن مظاهر الإضراب، وبعدها توجهت إلى مدرسة أخرى في منطقة المرج (مدرسة زين الشرف للبنات) لرصد مظاهر الإضراب أيضاً، وتم استقبالنا أفضل استقبال، وخرجنا من المدرسة خلال موجز ال٨:٣٠ ببث مباشر، واستضفت معي مديرة المدرسة، وبعدها ولتكون تغطيتنا شاملة لكافة مدارس المحافظة، ولتكون غير مقتصرة على القصبة فقط، توجهنا صوب مدرسة جعفر بن أبي طالب في لواء المزار الجنوبي، كونها تعد أكبر مدارس اللواء كعدد طلبة، والتي تضم ١٠٠٠ طالب لرصد الإضراب، دخلنا المدرسة في تمام الساعة ألـ٩:٢٠ قبل بدء بث الموجز بـ ١٠ دقائق بمعية فريق رؤيا إلى غرفة مدير المدرسة تحديداً لنستأذن منه أن نصور الإضراب في المدرسة كما باقي المدارس، فرفض التصوير داخل المدرسة نهائياً، وقلت له حرفياً (كل الاحترام لك .. وهذا حقك.. وأحترم رأيك وشكراً)، وهذا بشهادة كل المعلمين الذين كانوا بغرفة المدير.. وغادرنا حرم المدرسة تماما، وخارج أسوارها، ووقفنا على الشارع

العام تحديداً وكانت الساعة تحديداً 9:27 أي تبقى عن موعد البث المباشر 3 دقائق ما يصعب عليّ الانتقال إلى مدرسة أخرى، وأثناء تجهيز المصور للكاميرا والكادر، وقف بالصدفة أحد المواطنين وسألني (مازحاً شو موضوعكم اليوم، فأوضحتُ له أنه عن إضراب المعلمين ومطالبتهم بعلاوة ألـ 50% ، وطبعاً تبين لي فيما بعد أن ابنه يسكن مقابل المدرسة وجاء ليصحب ابنه معه على العمل في محل الطوب والحجر الخاص بهم».

تابع الكفاوين شهادته بالقول: «بدأت بالبث المباشر من أمام المدرسة على شاشة رؤيا والذي لم يحمل في ثناياه إلا كل الاحترام للمعلم ولمطالبهِ المحقة ودعماً لموقفه، وبعدها أدخلت معي الضيف وأيضاً بدأ بالحديث عن دعمه للمعلم وضرورة دعم الدولة للمعلم وإنصافه وكلام يُقابل بالشكر لا بغيره!! ... فجأة والضيف يتحدث سمعت صوتاً لشتائم من جهة المدرسة، وحينما التفت ووجدته مدير المدرسة فتفاجأت وهو يقول أوقفوا البث، ومزيداً من الكلام والشتائم التي لن أنشرها.. وقلت له كما شاهدتهم حرفيا وكما شاهدتم عبر البث (أستاذي أستاذي نحن نقف في شارع عام ولا يحق لأحد منعنا من الوقوف هنا..)، وتابعت بصيغة (أستاذي أستاذي) مُقدرا له حتى وإن بادرنا الإساءة، إلا أنه أمسك بحامل الكاميرا وقام برميه والكاميرا أرضاً.. كما أمسك بالكيبل الواصل بين الكاميرا وحقيبة البث فقطعه ما أدى إلى سقوط حقيبة البث أرضاً حتى قُطعت الصورة وأنقطع البث لوقوع المعدات وتضررها ما اضطر المذيع للانتقال للاستديو لتوقف البث، قام بعدها المدير بدفشي على السيارة ودفش مصور رؤيا، تلى ذلك خروج معلمي المدرسة المحترمين الذين خرجوا لفض النزاع بكل احترام، إلا إثنين من المعلمين قاموا بالتلاسن مع المواطن ومعي بعبارات لا تمت للتربية بصلة، و(هنا أعتبرها حالة فردية ولا أعمم)، وحضر بعدها ابن المواطن القاطن بجانب المدرسة بعدما سمع صوت التلاسن ليعرف ما الأمر فقط، وحدث شجار خفيف بينهم وبين المعلمين، وحاولت بمعية ضيف المقابلة وبقصارى جهدنا احتواء الموقف، وهذا ما تم .... وإيمانا مني بقضائنا الأردني العادل وبأجهزتنا الأمنية ورفضي للإساءة التي تعرضت لها أنا وفريق رؤيا والضيف، ولتضرر مُعداتنا قمت بالتوجه لمركز أمن المزار وتقدمتُ بشكوى رسمية هناك بحق مدير المدرسة، ومن ثم حضر مدير المدرسة الذي تقدم بشكوى ضدي بتهمة الإيذاء، وأنا أقسم بالله كما أقسمت في المحكمة أنني لم ألمسهُ ... عموماً والمهم جرى توقيف الأطراف الثلاثة وأنا منهم، لوجود شكاوى وإحقاقاً للحق تم توقيفي في مركز أمن المزار الجنوبي حتى الصباح، عدت ظهر اليوم إلى المدعي العام برفقة محامي قناة رؤيا الذين لم يتوانوا عن الوقوف معي، وأمضيت على عدم ممانعة من تكفيل الأطراف الأخرى، لأنني ضد توقيف أي معلم حتى لو أساء لي، والقانون حتما يأخذ مجراه وطريقه، و تم إخلاء سبيلي دون إسقاط أي من حقي أو حق القناة مؤمناً إيمانا تاماً بقضائنا ونزاهته وعدالته ... والله من وراء القصد».

وبحسب ادعاءات الزميل الكفاوين وما ثبت في المقطع المصور فإن فريق «عين» يعتقد أن الزميل قد تعرض لمنع التغطية والاعتداء اللفظي والجسدي والاعتداء على أدوات العمل والإضرار بها، إضافة إلى أن إجراءات التوقيف وحجز الحرية تمت دون وجود محامي دفاع أو من خلال القضاء العادل.

19 Sep

منع مراسل قناة المملكة من تغطية إضراب للمعلمين في إربد

رصد فريق برنامج «عين» بتاريخ 19/9/2019 تعرض مراسل قناة المملكة في إربد «أسامة المومني» إلى منع تغطية إضراب المعلمين، وذلك من قبل مجموعة من المعلمين المضربين، فترة إضراب نقابة المعلمين في شهر سبتمبر عام 2019، وامتناع مليون ونصف المليون طالب من الذهاب إلى المدارس، كما رصد مقطع فيديو مصور من خلال الهاتف المحمول يوثق لحظة منع الزميل المومني من التغطية.

ظهر الزميل المومني في الفيديو وهو جالس داخل عربته قبل خروجه منها بهدف تغطية وقائع الإضراب الشامل والعام الذي شمل معظم مدارس إربد في يومه الثاني، حيث واجهه عدد من المعلمين المضربين الذين رفضوا نزوله برفقة مصور القناة للتغطية، ووجه بعضهم إليه ألفاظاً نابية، وقد ادعى المومني في استمارة معلومات لبرنامج «عين» أنه تعرض للاعتداء اللفظي من مجموعة من المدرسين في محافظة إربد أثناء قيامه بتغطية مباشرة لتطورات الإضراب وتوقف الحياة التعليمية في مدارس المملكة.

وفي التفاصيل أفاد المومني بالقول: «بتاريخ 19/09/2019، وخلال قيام فريق قناة المملكة في محافظة إربد بتغطية إضراب المعلمين وامتناع مليون ونصف المليون طالب من الذهاب إلى المدارس، احتج مجموعة من المعلمين في مدرسة (علي خلقي الشرايري) على التصوير، وحاولوا منع الفريق من التصوير والتشويش على عملي من خلال الصراخ واتهام القناة بالتحيز لصالح الحكومة، ورغم محاولة إفهامهم أن الفريق يؤدي عمله وفق ضوابط مهنية وأخلاقية، إلا أن المعلمين تجاوزوا وبدأوا بتوجيه الشتائم للفريق، وعند قيام مصور القناة بتوثيق الحادثة بالكاميرا حاولوا الاعتداء على الفريق حيث قمت بإبلاغ إدارة القناة بما جرى، إلا أن مجموعة من المعلمين قاموا بنشر فيديو مجتزأ لما جرى عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي عرضني لحملة تنمر واسعة من جانب المعلمين وكل من شاهد الفيديو المتجزأ، ولاحقا امتد الأمر إلى كل من شاهد هذا الفيديو، واضطررت إلى إغلاق حساباتي على مواقع التواصل وهاتفي لأكثر من عشرة أيام، ولم أتقدم بأي شكوى قانونية لاعتبارات عديدة».

وتبين في الرصد مغادرة الزميل المومني المكان دون أن يتمكن من التغطية، وذلك بعد نقاش حصل بينه وبين المعلمين المضربين يطالبهم بالسماح له بالتغطية كحق له في التغطية.

ويعتقد فريق «عين» أن مراسل قناة المملكة قد تعرض لمنع التغطية والاعتداء اللفظي والتحريض من مجموعة من المعلمين المنتسبين لنقابة المعلمين الأردنيين، وهو اعتداء يمس حقه في حرية التعبير والسلامة الشخصية والحق في معاملة غير تمييزية.

03 Oct

الاعتداء على طاقم قناة رؤيا أثناء تغطية وقفة احتجاجية للمعلمين أمام مجمع النقابات المهنية في عمان

بتاريخ 3/10/2019 رصد فريق برنامج «عين» قيام مجموعة من المعلمين بالاعتداء على طاقم قناة رؤيا الفضائية المكون من مراسلي القناة «أمين العطلة» و«إسلام سمحان»، والمصورين «محمد وليد» و«خير الله العورتاني»، والتحريض على القناة، وذلك أثناء تغطيتهم الوقفة الاحتجاجية التي نفذها المعلمون أمام مجمع النقابات المهنية في عمان، تزامنا مع الإضراب الذي نفذه المعلمون على خلفية مطالبتهم الحكومة بصرف علاوة ألـ 50%، حيث قام المعلمين بالاعتداء الجسدي على الطاقم وتوجيه الشتائم، واتهامه بأنه يتعاون مع الجهات الأمنية، وحاولوا ثنيه عن إكمال نقل الوقفة الاحتجاجية وعدم التصوير.

وفي نفس اليوم من الواقعة نشر الموقع الإلكتروني لقناة رؤيا خبراً صحفياً مصحوباً بمقطع فيديو يوثق واقعة الاعتداء على طاقم القناة أمام مبنى النقابات المهنية ومدته 3 دقائق و13 ثانية، حيث يظهر الفيديو تجمع عدد من المعلمين المضربين أمام كاميرا وطاقم القناة، ومحاولة منعه من التصوير، ومن ثم الاعتداء عليه وعلى الكاميرا التي بدت منصوبة وجاهزة للتصوير إلى أن تم الاعتداء عليها وإسقاطها أرضاً».

وللتثبت من الواقعة أجرى فريق «عين» مقابلات توثيقية مع طاقم القناة حيث أفاد مراسل القناة «أمين العطلة» بالقول: «بعد انتهاء الوقفة الاحتجاجية في مجمع النقابات المهنية والتي نفذها المعلمون أثناء فترة إضرابهم، قام أحد المعلمين بالوقوف أمام الكاميرا ووضع يده على الكاميرا، وبدأ بالصراخ مطالبا منا عدم التصوير، كما ووجه لنا الاتهام بأننا نعمل مع المخابرات، وبأننا نصور في وقت انتهاء الفعالية لإظهار الأعداد أنها قليلة في الساحة».

وأضاف «تجمع مع المعلم عدد آخر من المعلمين الرافضين لوجودنا في الموقع وقام ذات الشخص بدفش الكاميرا وإسقاطها، لكنها لم تتضرر، وحين حاولنا تهدئة الموقف بينه وبين المصور قام بالاعتداء اللفظي عليّ وعلى الفريق المرافق لي وشتمنا، ثم قام هو وشخص آخر بالتهجم علينا بالضرب ما تسبب بجروح في يدي».

وختم العطلة إفادته بالقول «قام المتواجدون بفك النزاع في الموقع، وغادرنا»، وأكد العطلة «قامت نقابة المعلمين لاحقا بالاعتذار عن ما حصل وقدمت وعد بمحاسبة المعنيين ولم نتقدم بشكوى رسمية لأن المدعي العام في قصر العدل رفض ذلك، بسبب انتهاء الدوام، ولاحقا بعد اعتذار النقابة قررت عدم تقديم شكوى».

من جانبه أفاد مراسل القناة «إسلام سمحان» لفريق «عين» بالقول «أثناء قيامنا بتغطية اعتصام المعلمين أمام مجمع النقابات تعرضت أكثر من مرة لتجمع عدد من المعلمين حولي محاولين منعي من التغطية، وقاموا بشتمي وشتم القناة بشتائم بذيئة، وذلك بسبب أني من قناة رؤيا، وكان هناك تجييشاً وشيطنة لقناة رؤيا، حتى أن أحد الصحفيين المتواجدين نصحني بخلع الفيست الذي يظهر شعار القناة».

وبين سمحان بالقول «أثناء مناقشتي المعلمين المتجمهرين حولي عند اقتراب نهاية الاعتصام لنقل الحدث فقط وأن قناة رؤيا تقوم بواجبها وهو نقل الأحداث بحيادية، وعندما كنت أقف مع زملائي في القناة المراسل أمين عطلة والمصور محمد وليد، تقدم نحوي أحد المعلمين وقام بشتمي بألفاظ نابية، وحينها تجمهر المعلمون حولنا وبدأوا بضربنا، إلا أنني وبمساعدة أفراد من الشرطة تمكنت من الإفلات من المعلمين وحماية الكاميرا التي كانت بحوزتنا».

وختم سمحان إفادته بأنه وزملائه كانوا سيتقدمون بشكوى رسمية إلا أن الناطق الرسمي باسم نقابة المعلمين تواصل معهم، وقدم اعتذاراً لهم ولقناة رؤيا خلال مؤتمر صحفي نظمته النقابة.

وأفاد مصور القناة «محمد وليد» بالقول: «كنت أغطي الاعتصام، وكان يقف خلفي معلمين اثنين، وطوال فترة لاعتصام كانا يوجهان سيلاً من الشتائم النابية لقناة رؤيا، إلا أنني لم أرد على هذه الشتائم كونهم لم يتعرضوا لي أو يوجهوا الشتائم لي شخصياً».

وأضاف «في نهاية الاعتصام، كنت أقوم بعمل Zoom Out فتوجه نحوي أحد المعلمين وقال لي: (ليش بتصور؟ عشان تبين العدد قليل في الاعتصام)، ووضع يده على عدسة الكاميرا، فطلبت منه أن يبتعد، وقلت له أنني أصور وابث مباشرة، وقمت بدفعه، ومن ثم تجمهر حولنا مجموعة من المعلمين وقاموا بالتهجم علينا».

يعتقد فريق «عين» أن طاقم قناة رؤيا تعرض لاعتداءات تمس الحق في التعبير والإعلام من خلال منعه من التصوير، والحق في السلامة الشخصية من خلال الاعتداء الجسدي واللفظي، وتعرض أحد أعضاء الطاقم للإصابة، والاعتداء على الحق في التملك من خلال الاعتداء على أدوات العمل، كما تضمنت الحالة على تحريض على قناة رؤيا.

07 Nov

منع الصحفية بجريدة الغد اليومية «غادة الشيخ» من تغطية وقائع وصول أسيرَين أردنيَّين محرَّرين من السجون الإسرائيلية إلى مدينة الحسين الطبية في عمان

رصد فريق برنامج «عين» واقعة منع الصحفية بجريدة الغد اليومية «غادة الشيخ» بتاريخ 7/11/2019 من تغطية وقائع وصول الأسيرَين الأردنيَّين المحرَّرين عبد الرحمن مرعي وهبة اللبدي إلى مدينة الحسين الطبية.

وللتثبت من الواقعة أفادت الشيخ في مقابلة توثيقية بالقول «خلال تواجدي قبيل وصول الأسيرين مع مجموعة من مراسلي القنوات والمواقع الإخبارية، تمّ التضييق عليّ ومنعي من ممارسة عملي في بث وصول الأسيرَين بالنقل المباشر على صفحة «الغد» على «فيسبوك».

وبينت الشيخ لفريق عين «حاولتُ أكثر من مرة الوصول إلى قسم الطوارئ في المستشفى عند وصول الأسيرين المحررين إلى هناك، ولكن تمّ منعي بطريقة استفزازية، كما وتم الصراخ عليّ بصوت عالٍ من قبل بعض أفراد الأمن، قائلين لي أكثر من مرة: «اطلعي برّا من هون».

وأضافت «أثار بث إحدى المحطات الفضائية تقريراً من داخل غرفة الطوارئ وفيه مقابلات مع كل من الأسيرين المحررين حفيظة الإعلاميين/ات، حيث نشر رئيس تحرير صحيفة الغد مكرم الطراونة على صفحته الخاصة على «فيسبوك»: «أن يتم منع الصحفيين من دخول المدينة الطبية لتغطية وصول اللبدي ومرعي ويُسمح لمؤسسة إعلامية واحدة فقط فهذا مُعيب، خلّينا نسكّر مؤسساتنا ونروح، نحترم ونقدّر أجهزتنا الأمنية لكن هذا تصرف مرفوض جملة وتفصيلاً».

ويعتقد فريق «عين» أن الزميلة الشيخ قد تعرضت لاعتداء على حقها في حرية الرأي والتعبير والإعلام من خلال منعها من التغطية الإعلامية.

التوصيات

الفصل الثالث: التوصيات

منذ صدور تقرير حالة الحريات الإعلامية ومركز حماية وحرية الصحفيين يقدم توصيات لكافة الأطراف التي تؤثر على حرية الإعلام، والواضح أن الاستجابة محدودة، وبيئة الإعلام لا تزال تتعرض للضغط والتضييق.
في تقريره لعام 2019 وبسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها الأردن بسبب جائحة كورونا؛ فإن التقرير سيُعيد التأكيد على التوصيات الجوهرية التي يجب الاهتمام بها، وهي على النحو التالي:

أولاً: مراجعة التشريعات

منذ عودة الحياة البرلمانية عام 1989 وحتى الآن فإن التشريعات تُستخدم كأداة لتقييد حرية الإعلام، ولهذا فإن المواد القانونية التي تزخر بها التشريعات تحولت إلى «حقول ألغام».

التشريعات والقوانين التي يجب على الحكومة ومجلس الأمة مراجعتها كثيرة، وأبرزها قوانين الجرائم الإلكترونية، قانون العقوبات، قانون منع الإرهاب، قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، وقانون محكمة امن الدولة، وقانون المطبوعات والنشر.

ثانياً: تطوير سياسات داعمة لحرية الإعلام وتطوير الصحافة

رغم الحديث المتواصل عن الاهتمام في وسائل الإعلام فإنه لا توجد سياسات مستقرة وداعمة في الدولة، وحتى الخطة الاستراتيجية التي وضعت عام 2011 لمدة خمس سنوات انتهت دون أن تُنفذ معظم توجهاتها، ولم يقر بعد ذلك أي خطة جديدة.

تمر وسائل الإعلام بأزمة عاصفة قد تتسبب في إغلاق الكثير منها، وقد تختفي صحف يومية عُرفت منذ عقود، والمطلوب أن تناقش الحكومة اعتماد آليات شفافة وعادلة لدعم وسائل الإعلام، وتعزيز الإعلام العمومي والمجتمعي.

ثالثا: تعزيز الحق في الوصول للمعلومات

لا يكفي إقرار قانون لضمان حق الحصول على المعلومات منذ عام 2007 للحديث عن أن وسائل تتمكن من الوصول للمعلومات، فهذا القانون منذ ولادته كان كسيحا ولم يضع القواعد لحماية هذا الحق؛ بل أضفى شرعية على الاستثناءات والسرية.

تعديل القانون خطوة هامة وضرورية، لكن الأهم أيضا اهتمام الحكومة بآليات ومأسسة إجراءات حق الحصول على المعلومات، والجهد المبذول في إعداد بروتوكولين، الأول لمأسسة إجراءات حق الحصول على المعلومات، والثاني لتصنيف المعلومات -ضمن التزام الحكومة في الخطة التنفيذية الرابعة لمبادرة الحكومات الشفافة- خطوة صحيحة على أن تقترن بإرادة سياسية حاسمة في الالتزام والتنفيذ، وتعيين منسقين متفرغين للمعلومات في المؤسسات العامة يتولون مهام الناطقين الرسميين بالإجابة على أسئلة الإعلام والجمهور.

رابعاً: بروتوكول للتغطية المستقلة في مناطق الأزمات

إقرار بروتوكول يحمي حق الصحفيين/ات في التغطية المستقلة في مناطق التوتر والأزمات يستند هذا البروتوكول في مبادئه إلى مدونة السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون التي اعتمدتها الأمم المتحدة.

تتكرر الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون والإعلاميات خلال تغطيتهم للاحتجاجات، وفي عام 2019 تزايدت بشكل ملموس، ورغم الملاحظات التي قُدمت للحكومة وجهات إنفاذ القانون بضرورة وضع أسس تصون حق الصحفيين في التغطية الآمنة والمستقلة، فإن ذلك لم يحدث.

من المهم والضروري المباشرة في إعداد هذا البروتوكول بالاعتماد إلى تفاهمات مع الإعلاميين والإعلاميات تحدد بها المسؤوليات والتحديات وآليات التعامل معها بما يضمن حقوق الإعلام في الوصول للمعلومات والتغطية المستقلة، وبما يضمن سلامتهم ولا يُعرقل عمل جهات إنفاذ القانون، ويؤكد على تكريس مدونات السلوك المهنية التي تنص على الحياد وعدم التحيز، ووضع الشارات التي تدل على الإعلاميين والإعلاميات بوضوح.

خامسا: منع الإفلات العقاب

يتعرض الصحفيون والصحفيات خلال عملهم في السنوات الماضية لانتهاكات من أطراف وجهات متعددة، ورغم علم الجهات المختصة فإن الإجراءات المتخذة أهمها مباشرة تحقيق مستقل بهذه الاعتداءات كانت محدودة جدا، وإن حدث ذلك فإن نتائجها لم تُعلق، ولم يُساءل مرتكبو الانتهاكات عن أفعالهم، ولم يعوض الصحفيون والصحفيات بجبر ضررهم؛ وبهذا فإن الإفلات من العقاب قد تكرس بشكل فعلي.

الحكومة مطالبة لإجراءات فاعلة تمنع وقوع الانتهاكات، وحين تحدث فإن المساءلة لا بد منها لمنع الغفلات من العقاب، وهو ما ذكرت به العديد من التوصيات التي قُدمت للأردن لإنفاذ التزاماته في المعاهدات والمواثيق الدولية التي صادق عليها.

سادسا: قرارات وتعاميم منع النشر

قبل سنوات تعمدت هيئة الإعلام إصدار تعاميم منع النشر لوسائل الإعلام، وتوقفت مع تبني مدير هيئة الإعلام محمد قطيشات توجها بعدم إصدارها حين كان مديرها، ولكن قرارات منع النشر عاد لإصدارها المدعيين العاميين. قرارات منع النشر حسب نصوص القانون مرتبطة حصرا بمنع نشر محاضر التحقيق، لكن بعض التفسيرات والممارسات وسعت نطاقها لتضع قيودا على التغطية الإعلامية؛ مما شكل رقابة مسبقة على عمل الصحفيين. تخوف الصحفيين والصحفيات من قرارات منع النشر عطل عمل الصحافة الوطنية، وأجبرها على الغياب عن أحداث تهم الرأي العام، وعزز الرقابة الذاتية عند الصحفيين.

السلطة القضائية لتكريس دورها في حماية سيادة القانون والدفاع عن الحقوق والحريات، وخاصة حرية التعبير والإعلام مطالبة بتفسير واضح يضع حدودا لقرارات منع النشر، والتوجه لعدم إصدارها إلا في أضيق الحدود التي تجد فيها ضررا مؤكدا على سير العدالة.

سابعا: حرية الوصول للإنترنت

دعوة الحكومة إلى التوقف عن الحد من وصول الناس للإنترنت بشكل فعال للتعبير عن آرائهم خلال الاحتجاجات؛ فالشكاوى التي تكررت أن الحكومة والأجهزة الأمنية تمارس ضغوطا على مزودي خدمات الإنترنت لإضعاف سرعات الإنترنت مما يعيق استخدام المحتجين والنشطاء والإعلاميين لوسائل التواصل الاجتماعي في نقل ما يجري خلال الاحتجاجات، خاصة عبر خاصية البث المباشر.

إن هذه الأفعال والممارسات تُعد انتهاكا؛ فالوصول للإنترنت بيسر وجودة عالية أصبح حقا من حقوق الإنسان.

ثامناً: إلغاء إلزامية العضوية في نقابة الصحفيين

يتعارض مبدأ إلزامية العضوية في النقابات مع المادة (22) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والأصل طوعية الانتساب للنقابات وتعددها، ولهذا فإن الحكومة يجب عليها موائمة تشريعاتها الوطنية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة والمصادقة عليها.

ما يزيد من ضرورة هذا التوجه هو نزع صفة الصحفي عن كل إعلامي/ ية ليس/ت عضوا في نقابة الصحفيين، وبالتالي مساءلتهم بموجب قوانين أخرى غير قانون المطبوعات والنشر، بل واتهامهم بانتحال صفة صحفي.
إن قانون نقابة الصحفيين أصبح يستخدم للتضييق على حرية ممارسة العمل الإعلامي.

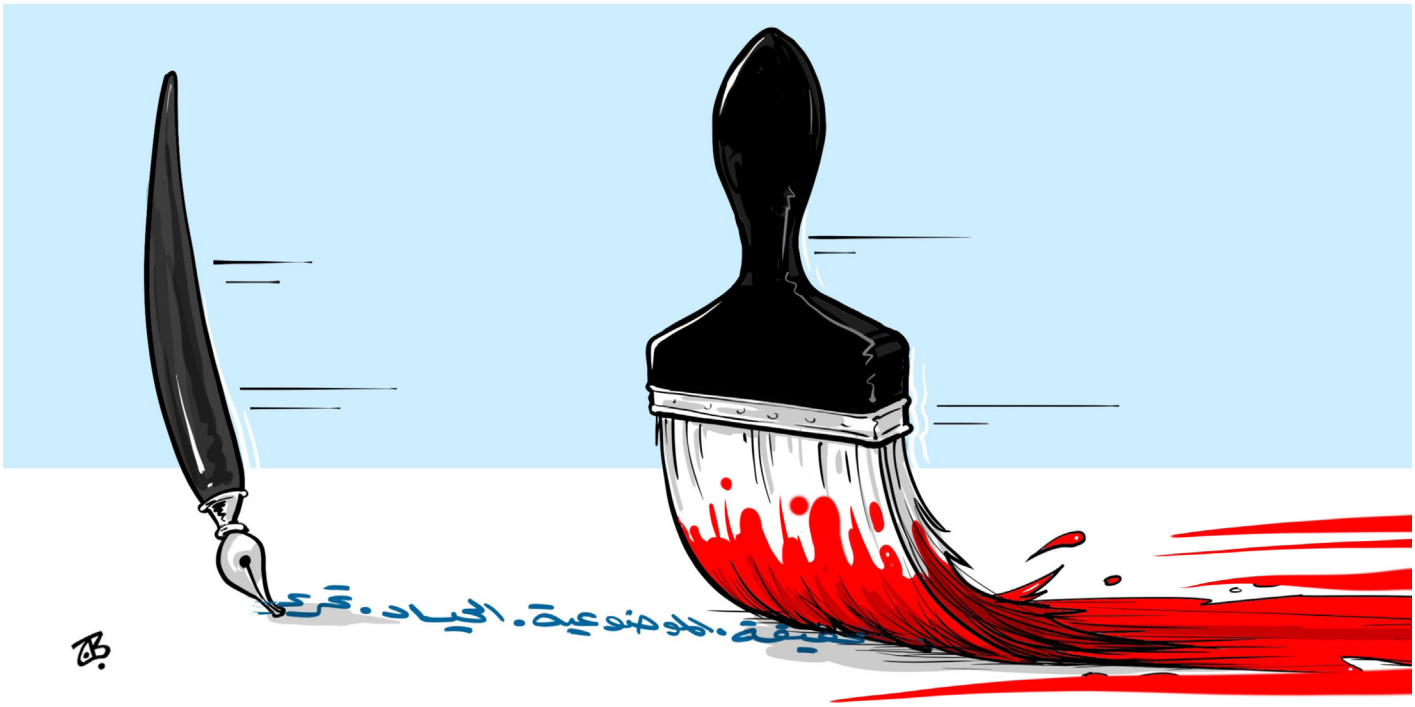

حماية الصحفيين CDFJ

مركز حماية وحرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

تأسس مركز حماية وحرية الصحفيين عام ١٩٩٨ كمؤسسة مجتمع مدني تنشط في الدفاع عن الحريات الإعلامية في الأردن بعد سلسلة من الانتكاسات على الصعيد المحلي بدأت من إصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت في عام ١٩٩٧ والذي وضع قيوداً متزايدة على الإعلام وتسبب في إغلاق العديد من الصحف.

ويعمل المركز من أجل صيانة الحريات وتجذير البناء الديمقراطي في الأردن والعالم العربي بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة والتنمية في ظل مجتمع منفتح مبني على أسس من الحوار واللاعنف.

ويحافظ المركز على دور مستقل، شأنه شأن منظمات المجتمع غير الحكومية، ولا يدخل طرفا في العمل السياسي بأي شكل من الإشكال، ولكن في سياق دفاعه عن حرية الإعلام والإعلاميين يتصدى المركز لكل السياسات والتشريعات والإجراءات التي تشكل قيدا على حرية الإعلام.

و ينشط المركز كمؤسسة غير حكومية في العالم العربي من أجل تطوير حرية الإعلام وتعزيز قدرات واحتراف الإعلاميين، عبر برامج وأنشطة متخصصة، كما ويعمل مع الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني على حماية البناء الديمقراطي واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

رؤيـة المركز:

بناء وتعزيز الديمقراطية وعملية الإصلاح بما يدعم حرية التعبير والإعلام في العالم العربي وبما يكفل الالتزام بالمعايير الدولية لحرية الصحافة.

رسالة المركز:

مركز حماية وحرية الصحفيين، مؤسسة مجتمع مدني تسعى إلى الدفاع عن حرية الإعلام وتوفير الحماية للصحفيين العرب والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها و تعمل على تطوير مهاراتهم المهنية وتمكينهم من الوصول الحر للمعلومات و تغيير وتطوير التشريعات التي تفرض قيودا على حريتهم وبناء بيئة سياسية واجتماعية وثقافية داعمة لإعلام حر ومستقل.

الأهداف الرئيسية للمركز:

- دعم حرية واستقلالية وسائل الإعلام والإعلاميين.
- توفير الحماية للإعلاميين وأمنهم والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها.
- تعزيز مهنية واحترافية الإعلام والارتقاء بدوره في الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة والإصلاح.
- تطوير البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة للإعلام.

برنامج رصد وتوثيق
الإنتهاكات الواقعة على الإعلام

الرؤية:

الحد من الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من أجل تعزيز حرية واستقلالية الإعلام.

المهمة:

رصد وتوثيق المشكلات والتجاوزات والانتهاكات الواقعة على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خلال ممارستهم لعملهم.

الأهداف:

• بناء فرق عمل مؤهلة ومتخصصة من المحامين والصحفيين والباحثين لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية وفق الأصول والمعايير المتعارف عليها دولياً.

• تحفيز الصحفيين على الإفصاح عن المشكلات والتجاوزات والانتهاكات التي يتعرضون لها خلال عملهم وآليات التبليغ عنها.

• تطوير ومأسسة آليات رصد المشكلات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون.

• توعية الصحفيين بحقوقهم وتعريفهم بالمعايير الدولية لحرية الإعلام، وماهية الانتهاكات التي يتعرضون لها.

• مطالبة الحكومات باتخاذ التدابير للحد من الانتهاكات الواقعة على الإعلام ومحاسبة مرتكبيها.

• حث البرلمانات على تطوير التشريعات الضامنة لحرية الإعلام للحد من الانتهاكات التي ترتكب ضده ومحاسبة مرتكبيها.

• توفير الدعم والمساعدة القانونية للإعلاميين الذين يتعرضون للمشكلات والانتهاكات، بما في ذلك مساعدتهم في الحصول على تعويض عادل عن الانتهاكات التي لحقت بهم وملاحقة مرتكبيها.

• استخدام آليات الأمم المتحدة للحد من الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلاميين وإنصافهم.